وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

Mohamed Boudiaf University of M'sila
Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences
Department of Commercial Sciences

العنوان :

دور الضمانات البنكية في تسهيل التجارة الخارجية
دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة المسيلة -

من إعداد الطالبتين:

- قرين غنية
- منصوري غنية

لجنة المناقشة

الأستاذ : عماد عجابي	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا.
الأستاذة : سامية خرخاش	أستاذ التعليم العالي	مقررا ومشرفا.
الأستاذة : هاجر مزوار	أستاذ مساعد (ب)	ممتحنا.

السنـــة الجـــامعية 2024/2023

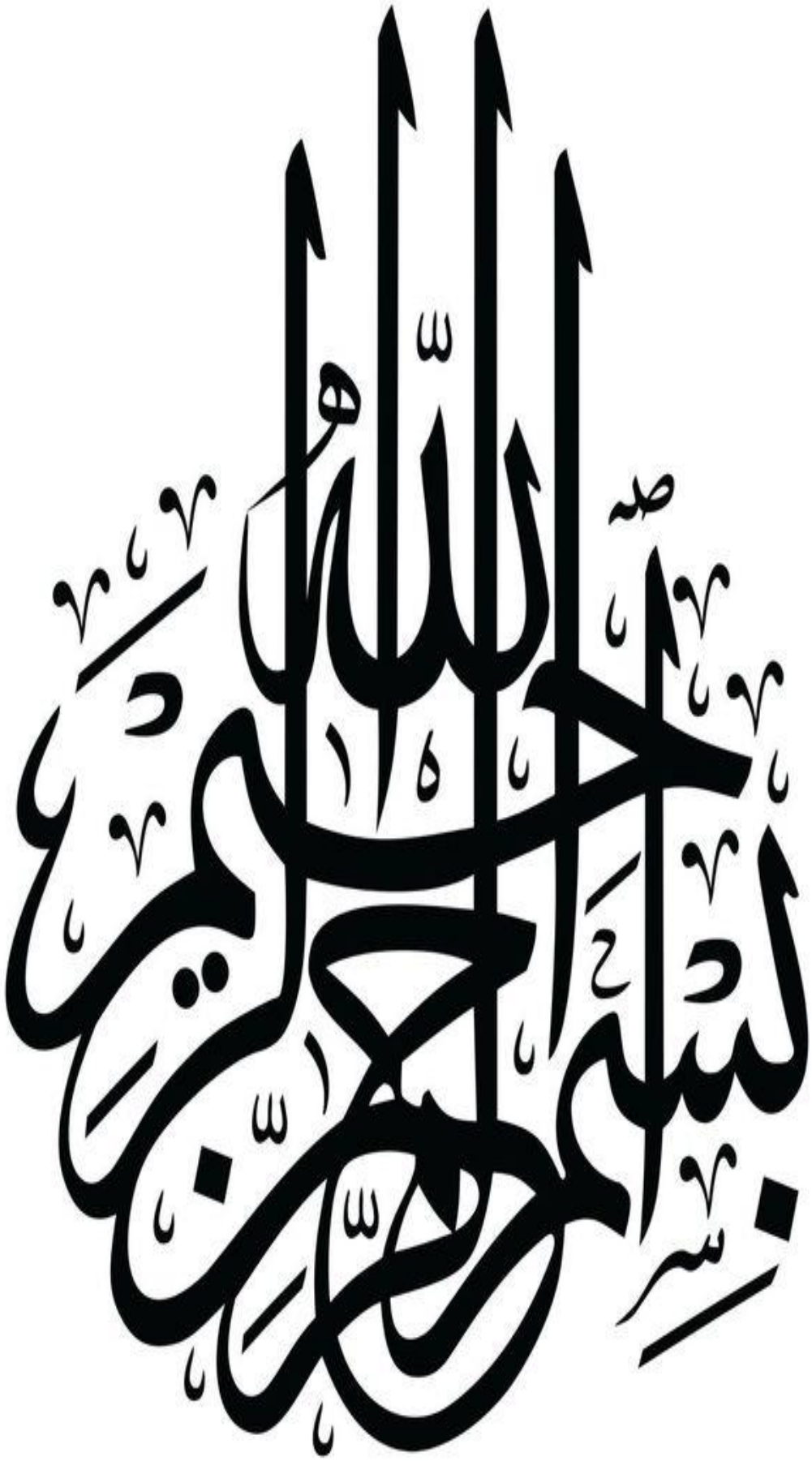
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرًا يليق بجلاله وكماله، الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل، ونصلي ونسلم على أشرف المرسلين محمد معلم هذه الأمة ومرشدها

ليس هناك تعبير أقوى من كلمة الشكر نقولها اعترافا بالجميل حيث تتوجه بخالص الشكر والتقدير، **إلى الأستاذة الدكتورة خرخاش سامية** على توجيهاتها ونصائحها القيمة وإرشادها لنا في إثراء معارفنا العلمية في جميع مراحل هذا البحث، فبارك الله فيها وجعلها في ميزان حسناتها ونسأل الله التوفيق والنجاح في حياتها

كما نتقدم بالشكر لمدير وموظفي بنك الجزائر الخارجي - المسيلة

إهداء

الحمد لله الذي وفقني لهذا، ولم أكن أصل إليه لولا فضل الله علي، والحمد لله حمدًا كثيرا أهدي ثمرة جهدي هذا الى من تعب من أجل راحتي إلى من شجعني بكل عزم وفخر، الى من منحني الثقة ويد العون طوال مشواري الدراسي .كان له الفضل فيما أنا عليه إلى أبي الغالي أطال الله في عمره .

الى قرة عيني ومصباح دربي الى من نبض قلبي بروحها الى من ساندتني بدعائها إلى منبع الحنان الى أمي الحبيبة أدامها الله عليا نورًا .

الى الحضن الدافئ جدتي أطال الله عمرها

إلى مصدر افتخاري واعتزازي الى إخوتي وأخواتي حفظهم الله خاصة أم فاتح الذي كان عونا لي في إنجاز هذا البحث

إلى زوجي رفيق دربي

الى حبيبة قلبي ابنتي ضحى ونور عيني ابني براء

الى كل من ساندني لإنجاز هذا البحث بدعاء أو حتى بكلمة طيبة.

غنية منصوري

إلى القبس الذي أضاء جوانحي حينا من الدهر ،ثم أفلى وسط الدياجير كأنه ما كان أبدا...

إلى الروح الطاهرة أميمة.

غنية قرين

مقدمة

إن الضمانات البنكية الدولية من أهم أدوات الوساطة البنكية في مجال التجارة الخارجية، حيث تساهم في تقديم تعويضات نقدية للمستفيد في حالة حدوث انتهاكات، أو عدم الوفاء بالتزامات العقد المتفق عليه ، وبفضل هذه الضمانات يشعر الأطراف المتعاملة بالأمان والثقة في تنفيذ عمليات التجارة الخارجية وتعزيز السير الحسن للعمليات التجارية.

تعد التجارة الخارجية من بين أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطويره، ودفع عجلة التنمية، وذلك استخدام شقيها المتمثلين في الاستيراد والتصدير فهي تعكس واقع السياسات، والهياكل الاقتصادية والانتاجية للدول، لذلك لطالما كان السعي الى تحريرها وتطويرها وتوسيعها .ورغم ذلك فإنها لا تخلو من بعض التعقيدات والمخاطر وهذا لاختلاف القوانين بين الدول وعدم وجود الثقة المطلقة بين المتعاملين الاقتصاديين، ولذلك لعبت البنوك دورًا فعالا في تسهيل التجارة الخارجية تعتبر البنوك وسيط لتمويل التجارة الخارجية وتوفير الخدمات المصرفية اللازمة للمتعاملين لتعيد الثقة المفقودة بين الأعوان الاقتصاديين، من خلال توفير تسهيلات وتقنيات دفع، تضمن السير الحسن للعمليات التجارية.

أولا :إشكالية الدراسة

مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم الضمانات البنكية في تسهيل عمليات التجارة الخارجية؟

للتمكن من الإلمام بجميع جوانب الموضوع، ولتحقيق أهداف الدراسة ندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهمية الضمانات البنكية في التجارة الخارجية؟
- ما هي استعمالات الضمانات البنكية في التجارة الخارجية؟
- ما هي أهمية تمويل التجارة الخارجية؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

للإجابة على الفرضيات السابقة نقترح الفرضيات التالية

الفرضية الرئيسية : تساهم الضمانات البنكية بنسبة كبيرة في تسهيل التجارة الخارجية

الفرضية الفرعية الأولى :تتمثل أهمية الضمانات البنكية في التجارة الخارجية في الحماية من المخاطر.

الفرضية الفرعية الثانية : الضمانات البنكية الدولية أداة للدفع في عمليات التجارة الخارجية.

الفرضية الفرعية الثالثة : تكمن أهمية وسائل التمويل في ضمان السير الحسن للمعاملات الدولية.

ثالثا :منهجية الدراسة

حتى تتمكن من معالجة إشكالية موضوع الدراسة، واختبار صحة الفرضيات المصاغة تم الاعتماد على المنهج الوصفي ،وذلك من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالضمانات البنكية الدولية وكذا مفاهيم مختلفة حول التجارة الخارجية وتقنيات تمويلها، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة فيما يتعلق بالجانب التطبيقي للموضوع .

أما بالنسبة للتوثيق فاتبعنا طريقة الـ APA (AMERICAN PSYCHOLOGICAL ASSOCIATION) لجمعية علماء النفس الامريكيين التي تعتمد على التوثيق في المتن.

رابعا :أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى :

- اكتساب معارف جديدة تساعد القارئ الذي يستعين ببحثنا؛
- معرفة دور البنوك ومساهمتها في تمويل التجارة الخارجية ؛
- التعرف على الضمانات البنكية الدولية، وكيفية التعامل بها في مجال التجارة الخارجية.

خامسا :أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة في التعرف على أهم الإجراءات المطبقة من طرف البنوك المعالجة وتسيير الضمانات البنكية الدولية ، مع ابراز دورها الفعال في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول لحماية حقوق المتعاملين الاقتصاديين في مجال التجارة الخارجية .

سادسا : اسباب اختيار الموضوع

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود الى مجموعة من الأسباب نوجزها فيما يلي :

- الأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية على المستوى الوطني والدولي؛
- أهمية التمويل البنكي للتجارة الخارجية ؛
- التعرف على الضمانات البنكية الدولية وكيفية التعامل بها في مجال التجارة الخارجية ؛
- النقص الكبير للدراسات المعالجة لهذا الموضوع؛
- معرفة مدى مساهمة الضمانات البنكية في تسهيل التجارة الخارجية؛
- اكتساب معارف جديدة.

سابعا :صعوبات الدراسة

هناك بعض الصعوبات التي واجهتنا اثناء الدراسة نذكر منها:

الوقت الذي يعتبر من القيود التي حالت بيننا وبين جمع المزيد من المعلومات

-صعوبة الحصول على المعلومات في البنوك التي تسمح بدراسة الحالة بشكل أفضل سرية المعلومات في البنوك

ثامنا: الدراسات السابقة

هناك الكثير من الدراسات التي تطرقت لدور البنوك في تمويل لتجارة الخارجية ولمختلف ضماناتها إلا أنه لم يتم معالجة كيفية التسيير والتعامل بالضمانات البنكية الدولية من طرف البنوك ، ودورها في تسهيل المعاملات التجارية الدولية وفيما يلي نوجز بعض الدراسات المختارة ذات العلاقة بموضوع الدراسة :

1. **دراسة أمينة إيدري،(2012)** ،دور الضمانات البنكية الدولية فى ترقية التجارة الخارجية : مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص :مالية وبنوك ، جامعة حاسي مسعود ، اهتمت هذه الدراسة بصفة خاصة بعرض أهم الضمانات البنكية، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالمفاهيم العامة ، ومنهج دراسة الحالة في الدراسة الميدانية ، وتوصلت الدراسة الي الدور الفعال للضمانات البنكية لتسوية المعاملات التجارية بتدخل البنك كوسيط .

2. **دراسة يوكونة نورة، (2012)**،تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر3 تناولت هذه الدراسة عموميات حول التجارة الخارجية وتمويلها ، مستعملة المنهج الوصفي التحليلي للتجارة والمنهج الاستقرائي للانتقال من العام الى الخاص حيث توصلت هذه الدراسة الى أن البنوك تلعب دورا أساسيا في تمويل التجارة الخارجية ، وتخلق جو الثقة والضمان لدى المتعاملين الاقتصاديين.

3. **دراسة مشطر ليلى، (2020)**، دور الضمانات البنكية في مجال التجارة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية تخصص قانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، تناولت هذه

الدراسة بصفة خاصة الضمانات البنكية الدولية بكل جوانبها القانونية والتشريعية، وخلصت هذه الدراسة إلى أن لدور الفعال للضمانات البنكية يتمثل في تغطية مختلف المخاطر الناجمة عن المعاملات التجارية الدولية وذلك من خلال تدخل البنك كوسيط ومتعهد قطعي.

تاسعا : هيكل الدراسة

انطلاقا من طبيعة الموضوع، وأهدافه، وللإجابة على الاشكالية المطروحة، قسمنا البحث الى جانب نظري وآخر تطبيقي ، حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى ماهية الضمانات البنكية، من حيث التعرف على الضمانات النبكة الدولية وأنواعها والتركيبة التعاقدية للضمانات البنكية ثم تعرفنا على شروط وآلية سير الضمانات البنكية ثم إلى الأسس النظرية للتجارة الخارجية، من خلال التعرف على التجارة الخارجية أسباب قيامها وسياساتها .

أما الجانب التطبيقي ،فكان بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة - محل الدراسة ، قمنا بلقاء مع ممثلة مصلحة العمليات التجارية التي شرحت لنا العملية وزودتنا ببعض الوثائق ذات الصلة بموضوع الدراسة ثم تطرقنا إلى عرض وتفسير النتائج على ضوء فرضيات الدراسة ، في الأخير خلصنا بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والاقتراحات.

الجانب النظري

1- ماهية الضمانات البنكية

1-1 تعريف الضمانات البنكية وأهميتها

1-2 أنواع الضمانات البنكية الدولية

1-3 التركيبة التعاقدية للضمانات البنكية.

2- شروط وآلية سير الضمانات البنكية الدولية.

2-1 شروط الضمانات البنكية الدولية.

2-2 آلية سير الضمانات البنكية الدولية

3 - الأسس النظرية للتجارة الخارجية.

3- 1 ماهية الجارة الخارجية.

3-2 أسباب قيام التجارة الخارجية.

3-3 سياسات التجارة الخارجية.

4- تقنيات تمويل التجارة الخارجية.

4-1 التمويل قصير الأجل للتجارة الخارجية.

4-2 التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية.

تمهيد:

تعتبر الضمانات البنكية الوسيلة المثلى التي من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها، فهي أداة لإثبات حق البنك في الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية، فالضمانات البنكية مهمة جدا، ومتنوعة في مجال التجارة الخارجية كونها تسعى للتنفيذ الجيد للعقد بين الطرفين المورد والمصدر، كما تلزهم بتنفيذ العمليات التجارية كاملة دون أي نقص ويمكن القول أن هذه الضمانات قد وفرت الأمن والثقة في العمليات التجارية الخارجية و نظرا لأهمية الضمانات البنكية الدولية ودورها الكبير في دفع حركة التجارة الخارجية نجد معظم البنوك الجزائرية تستخدمها من أجل زيادة مبادلات التجارة الخارجية.

حيث أن التجارة الخارجية تعتبر من بين أحد أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتطويره، فهي تعكس واقع السياسات والهياكل الاقتصادية والإنتاجية للدول لذلك فإن الدول تسعى إلى تحريرها وتطويرها لتسهيل العمليات التجارية وتحقيق المزيد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للدول المشاركة. وبما أن النشاط التجاري يتطلب تمويلا، فإن تمويل التجارة الخارجية يعتبر من أهم القضايا التي تؤثر على الاقتصاديات الوطنية والعالمية، ويعتبر التمويل الصحيح للتجارة الخارجية مفتاح لنجاح المشاريع التجارية حيث أنه يساعد في تسهيل العمليات التجارية الدولية.

1- ماهية الضمانات البنكية:

تعتبر الضمانات البنكية الدولية وسيلة مهمة للعملاء، حيث تسمح الحصول على تمويلات من طرف النك من جهة ومن جهة أخرى فهي تعتبر وسيلة للبنك في إثبات حقه للحصول على أمواله.

1-1-تعريف الضمانات البنكية وأهميتها:

أولا: تعريف الضمانات البنكية:

تتعدد تعاريف الضمانات البنكية وتتنوع ولعل أهمها نذكرها فيما يلي:

الضمانات البنكية هي عبارة عن وسائل وأدوات لمواجهة مختلف الأخطار المرتبطة بالقرض بإعسار المقترض أو إفلاسه، و يعتبر تأمين ضد الأخطار المحتملة فيما يتعلق بعمليات الإقراض للبنك و تمكنه من استرجاع كل جزء من أصل قرضه (خالد أحمد علي محمود،2019،ص 90)

يعرف الضمان على أنه وثيقة تعهد المصرف برصد مبلغ معين لحد تاريخ معين يتضمن تنفيذ شخص وهو زبون المصرف الالتزام تجاه الشخص الثالث (المستفيد) في حالة التزام الزبون بالتزاماته (شاكر القزويني، 1992، ص127).

الضمان هو التحقق المادي لوعد المدين إلى البنك في شكل التزام سيعود للدائن بالربح وذلك حسب إجراءات مختلفة (الطاهر لطرش،2003، ص75).

من خلال التعاريف السابقة يمكننا الوصول إلى أن الضمانات البنكية هي التزام مالي وعقد تجاري يبرم بين البنك والعميل (المستفيد) حيث يتعهد العميل تجاه طرف ثالث ويكون البنك ملزما بتعويض المستفيد إذا لم يتم الوفاء بالالتزامات المعمول بها في الضمان البنكي.

ثانيا: أهمية الضمانات البنكية:

للضمانات البنكية أهمية بالغة تشمل جميع الأطراف المشاركة في العملية التجارية وهذا ما سنتطرق غليه فيما يلي (مشطر ليلى، 2019 ،ص44).

أ- بالنسبة للبنك (مصدر الضمان):

I. **الربحية**: وذلك من خلال أحقيته في تحصيل رسوم وفوائد المستفيد عند إصدار ضمانات بنكية مما يؤدي إلى زيادة إيراداته.
II. **فرصة للأعمال**: حيث توفر الضمانات البنكية وتتيح فرصا لكسب عملاء جدد من خلال تقديم خدمات مصرفية ومالية.

ب- بالنسبة للمستورد والمورد:

I. **زيادة الثقة**: ترفع الضمانات البنكية الثقة بين طرفي المبادلة التجارية وتساهم في المضي قدما لتحقيق العقد الأساسي.
II. **تأمين الدفع**: يضع الضمان البنكي الدولي البائع في أريحية من خلال تأكده بأنه سيتلقى المبلغ المتفق عليه عند تحقيق شروط العقد، فالضمان يحمي البائع من خطر عدم دفع المشتري.

III. **ضمان جودة وتسليم السلع والخدمات**: توفر الضمانات البنكية حماية للمستورد في حالة عدم الوفاء بالتزامات العقد الأساسي من طرف المصدر.

IV. **تسهيل التمويل**: توفر الضمانات البنكية تمويلا إضافيا للمشاريع الضخمة وتمكن من تنفيذ هذه المشاريع التي تتطلب توفير تمويل إضافي.

V. **التوسع في العمل الدولي**: تساعد الضمانات البنكية الأطراف على التوغل في الأسواق العالمية فكلما كان الضمان قويا كانت فرصة التعامل مع عملاء جدد في أسواق عالمية.

1-2- أنواع الضمانات البنكية الدولية:

إن للضمانات البنكية الدولية التي يتم التعامل بها في مجال التجارة الخارجية مجموعة من الصور والأشكال التي شاع المتعامل بها في أوساط المتعاملين التجاريين حيث تم تقسيمها إلى:

أولا: ضمان حسن التنفيذ:

يصدر هذا النوع من الضمان من البنك الضامن لصالح المستورد(المستفيد) بناء على طلب المصدر، ويهدف إلى تعويض المستورد مسبقا بمبلغ محدد في حالة إخلال المصدر بالتزاماته المتعلقة بالبضاعة المطلوبة ويبقى هذا الضمان ساري المفعول إلى غاية إلغائه في حالة اتفاق الطرفين (عبد القادر،2010،ص325).

ثانيا: ضمان المناقصة:

يستعمل هذا النوع من الضمانات في حالة المشاركة في المناقصات الدولية حيث يقوم بنك الضامن بإصدار تعهد بناء على طلب الزبون والذي يقضي بعدم الإخلال بالشروط المتفق عليها مع المستفيد (المعلن عن المناقصة) في دفتر الأعباء المقدم، وفي حالة حدوث العكس يمكن للمستفيد تعويض خسارته.

يتراوح مبلغ هذا الضمان من 1% إلى5% من مبلغ العرض (حاجي،2017، ص ص114،113).

ثالثا: ضمان استرجاع التسبيق:

يوفر هذا الضمان للمستفيد الحق في استرجاع حقه جراء قيامه ببعض العمليات التجارية ونفس الشيء بالنسبة للبنوك يضمن لها استيفاء حقها عند قيامها بمنح التسهيلات المصرفية(قروض) ويهدف هذا النوع إلى استرجاع تكاليف وأتعاب الإجراءات القضائية لصالح الغرف التجارية العالمية(حاجي،2017 ص 116).

رابعا: ضمان الدفع:

هو ضمان بأمر المستفيد من البنك لكل المبالغ التي تعود له في إطار القروض الممنوحة من البنك أو عدة بنوك في بعض المعاملات التجارية لمستورد أجنبي، وهو ضمان يبدأ تاريخ صلاحيته منذ إصداره ويكون ساري المفعول عند تاريخ إرساله ويبقى إلى غاية التسديد الكلي للقرض، وقيمة القرض تكون مساوية لسعر البيع الكلي (نورة بوكونة،2012،ص172).

خامسا: ضمان القبول المؤقت:

يستعمل هذا النوع من الضمان في حالة استيراد مؤقت لآلات ومعدات يعاد تصديرها لغرض القيام بمعارض دولية مثلا، حيث يستفيد المستورد من عدم دفع حقوق الجمركة في حالة تعهده بإعادة تصدير هذه الآلات والمعدات عند نهاية العمل بها، لذا تلزم إدارة الجمارك المستورد بتقديم ضمان قبول مؤقت وفي حالة عدم إعادة تصدير هذه المعدات فإن المستورد ملزم بدفع الرسوم والحقوق الجمركية الخاصة بهذه الآلات والمعدات المستوردة (السيسي،2004،ص151).

سادسا: رسالة القرض:

ويسمى أيضا رسالة الاعتماد استعمل في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشر إلى باقي أنحاء العالم بعد اعتراف غرفة التجارة الدولية به عام 1983 ويشترط في رسالة القرض أن تكون معلومة وقابلة للتجديد.

سابعا: ضمانات أخرى:

هناك أنواع أخرى للضمانات البنكية كتحرير كمبيالة من طرف العميل الدائن لصالح البنك، أو رهن أوراق مالية للتداول في البورصة، وقد يشترط البنك ضمانات أخرى كعدم هبوط ودائع العميل عن مستوى محدد أو عدم حصول العميل أو المؤسسة على قروض أخرى إلا بموافقة البنك (سليمان ناصر،2012، ص112)

1-3 التركيبة التعاقدية للضمانات البنكية:

يقصد بالتركيبة التعاقدية للضمانات البنكية مجموع الشروط والعناصر المتفق عليها من طرف البنك من جهة والعميل أو المستفيد من جهة أخرى وتهدف هذه الشروط إلى تحديد حقوق والتزامات كل طرف من الطرفين السابقين مع ضمان الالتزام بشروط هذا الضمان.

أولا: شروط تكوين عقود الضمانات البنكية:

تختلف شروط الضمانات البنكية من بنك لآخر وذلك حسب نوع الضمان المطلوب ونجد أن أشهر هذه الشروط يتمثل في: (مشطر ليلى،2019، ص 31)

أ- الصياغة: تعد الصياغة الصحيحة لعقد الضمان شرطا أساسيا في المعاملات البنكية.

ب- مبلغ الضمان: تختلف قيمة مبلغ الضمان حسب طبيعة العقد أو العملية التجارية التي يغطيها الضمان، ويحدد مبلغ هذا الضمان بنسبة مئوية من قيمة العقد الأساسي.

جـ- التوافق: أي أن كلا من البنك والعميل وافقا على الالتزامات المتعلقة بالضمان وكل الشروط المرتبطة به، لذلك يجب أن يكون التوافق والتراضي صريحا لتجنب أي اختلاف قد يحدث مستقبلا.

د- الغرض من الضمان: يشترط ذكر الغرض الذي تم توفير الضمان لأجله.

و- مدة سريان العقد: من المهم أن يتم تحديد مدة سريان الضمان بشكل واضح ودقيق في عقد الضمان البنكي، بما في ذلك تاريخ بدء الصلاحية وتاريخ إنهاء الصلاحية، هذا يساعد على تحديد المدة التي يكون فيها المستفيد محميا من خلال الضمان وتحديد أي فترة يجب على البنك الامتثال لالتزاماته فيها (حموش عبد النور و زهراوي أيمن،2023، ص29).

ي- المحل: يشير المحل إلى الحالة أو الظروف التي يجب أن تحدث قبل أن يكون البنك ملزما بدفع المبلغ المحدد في الضمان، وتحدد طبيعته حسب كل نوع من أنواع الضمان (حموش عبد النور و زهراوي أيمن،2023،ص29).

2- شروط وآلية سير الضمانات البنكية الدولية:

تعد الضمانات البنكية الدولية أداة لحماية حقوق كل أطراف هاته الضمانات، لذلك فإن البنك يحرص كل الحرص على حسن تسييرها وذلك من خلال تحديد قيمتها وحسن دراستها وتسييرها بكل حذر من أجل استرجاع حقه كاملا وتجنب الوقوع في أي مشكل.

2-1 شروط الضمانات البنكية الدولية:

تتعدد شروط الضمانات البنكية الدولية وتختلف من بنك لآخر غير أن هناك ثلاثة شروط مشتركة بين جميع الضمانات وتتمثل في:(أمينة إيديري،2012،ص25)

أولا: الشفافية:

يجب أن تتحلى الضمانات بمبدأ الشفافية في سير العمليات التي تتم بين المتعاقدين ليتسنى لها الاطلاع عليها ومعرفة مدى قدرة مانح الضمان على الوفاء بالتزاماته المتفق عليها.

ثانيا: حسن النية:

يجب الاتفاق على حسن النية بين المتعاقدين وذلك للحفاظ على مصالحهم.

ثالثا: عقوبة الإفراط:

للدائن الحرية التامة في طلب الضمانات التي يرغب فيها من المدين ولكن الإفراط فيها أمر مرفوض قانونا، سواء كان في بداية الإنشاء أو عند تنفيذه من طرف المدين في حالة ما إذا لم ينفذ التزاماته.(عوف محمد الكفراوي،2001،ص197)

2-2 آلية سير الضمانات البنكية:

قبل التطرق إلى كيفية سير الضمانات البنكية تجدر الإشارة إلى الأطراف المتداخلة في الضمان.

أولا: الأطراف المتداخلة في الضمان:

تتمثل في:(الصيرفي،2006،ص63)

أ- المانح الأمر: هو المصدر معطي لبنكه كامل المسؤولية بإصدار الضمان.

ب- المستفيد: يتمثل في المستورد أو الجهة التي قامت بإعلان المناقصة.

جـ-الضامن: هو بنك المستورد الذي يعوض كل المبالغ المستحقة في حال عدم احترام المصدر التزاماته التعاقدية.

د- الضمان المقابل: هو بنك المصدر

ثانيا: عملية سير الضمانات البنكية:

تمر عملية سير الضمانات البنكية عبر عدة خطوات تتمثل فيما يلي :(بوكونة نورة،2012، ص176،177).

أ- تحرير الطلب: يتم تحرير الطلب من طرف البنك الضامن وهذا بعد استلامه للضمان وذلك بإرسال الأمر أو المصدر للوثائق وتقديمها للبنك وتتمثل هذه الوثائق في:

- وثيقة المتعهد.
- صورة مطابقة للعقد التجاري.
- الضمان المطلوب.
- نوع الضمان.
- تاريخ صلاحية الضمان.
- المستفيد من الضمان.
- طلب ضمان من شركة تأمين لتغطية خطر الصرف.

ب- تحرير النسخة: يكون من طرف البنك.

جـ- عمليات التتبع: عند الانتهاء من وضع الضمان يتم تحديد مدة صلاحيته كما يمكن إضافة مدة لعقد الضمان تسمى المدة الإضافية.

د- تكلفة العملية: تختلف تكاليف عملية الضمان البنكي من بنك لآخر وتعتمد على عدة عوامل وتتضمن ما يلي:

- نسبة الضمان: حيث تفرض البنوك عادة نسبة مئوية على المبلغ المطلوب للضمان كرسوم إصدار.
- فترة الضمان: حيث ينتج رسوم إضافية في حالة استمرار فترة الضمان لفترة طويلة.
- تكاليف الإجراءات الإدارية: مثل تكاليف التقييم المالي.

ه- احتياطات البائع اللازم: هي مجموعة من التدابير نذكر منها:(بوكونة نورة،2012،ص130).

- الاعفاء من الضمان قد يكون نتيجة حدوث عدة أخطاء كأخطاء الصيانة أو الإتلاف.
- انقضاء الضمان.
- الضمان يشمل تعويض كل ما هو عاطل، تغيير السلع، تصليح السلع المباعة.

و- تغييرات مبلغ الضمان:

إن مبلغ الضمان يمكن أن تطرأ عليه تغييرات سواء بالارتفاع ويكون ذلك بارتفاع مبلغ العقد (بموافقة الزبون) وإما بالانخفاض ويكون تدريجيا بتنفيذ التزامات الآمر (بطلب من المستفيد). :(بوكونة نورة،2012،ص131).

ز- وضع الضمان البنكي قيد التنفيذ:

هو التزام بالدفع عند أول الطلب من البنوك الضامنة دون اعتراض.

3- أساسيات التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من القاعات الحيوية التي تربط اقتصاد دول العالم، فلا يمكن لأي دوله أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وهذا ما ساهم في تطور التجارة الخارجية.

3-1- ماهية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصوره مستمرة مع تزايد درجه عولمة الاقتصاد والأسواق ويتخذ المتبادل بين دول العالم ثلاث أشكال أولها تبادل السلع المادية مثل القطن والمنسوجات والآلات والسيارات ..... الخ، ثالثها تبادل المعاملات المالية والنقدية مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صوره إقامة مشروعات أجنبية داخل الدول أخرى والاستثمارات الأجنبية غير مباشره في صوره شراء أصول ماليه تصدرها دول أجنبية.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها وفيما يلي تقديم أهم التعاريف.

التجارة الخارجية هي المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة والمتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة (رشاد العصار وآخرون، 2000، ص 2).

التجارة الخارجية هي عمليه انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعه من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول (عطاء الله الزبون،2015، ص 09)

تتركز التجارة الخارجية على التبادل والتمويل الدولي فهي تسعى إلى تحليل وتوضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الخارجية في السلع والخدمات والأصول المالية فضلا على توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الخارجية (السيد محمد احمد السيريتي، 2008 ،ص 05).

مما سبق نستخلص أن التجارة الخارجية هي تلك المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص تنشا بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة روبين حكومات ومنظمات اقتصادية مختلفة.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

ليس من الصعب علينا أن نتصور ما للتجارة الخارجية من أهمية في العصر الحديث فهي تمكننا من إشباع بعض الحاجات لا يمكن إشباعها لو لم يتم تبادل تجاري بين الدول مع بعضها البعض خاصة وان دول العالم تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث المزايا الطبيعية المكتسبة فان للتجارة الخارجية قواعد عديدة سواء للفرد أو المجتمع ننجز بعضها فيما يلي: (فريجي ابتسام نور ايمان، 2008، ص ص 11،12).

أ- تمكن التجارة الدولية كل دوله تستغل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة بمعنى حصولها من تلك الموارد على أكبر ناتج كلي ممكن.

ب- تدعيم القدرة التسويقية من خلال إنشاء العديد من الأسواق الجديدة للمنتجات المتنوعة.

جـ-تساعد على رفع معدل الرفاهية في المجتمع عن طريق توفير العديد من المنتجات التي تؤدي إلى تنوع خيارات الأفراد سواء للاستهلاك أو للاستثمار .

د- توفير العديد من فرص العمل التي تدر دخلا جيدا، لا بل ممتازا في بعض الأحيان .

و-زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزه نسبيه وتنافسيه وبالتالي زيادة الدخل القومي .

3-2-أسباب قيام التجارة الخارجي:

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي والمتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة إضافة إلى أسباب كما يلي :(وليد عابي، 2019، ص 03)

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا .
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما مقارنه بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دوله أخرى.
- الفائض في الإنتاج المحلي مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه .
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات مواصفات العالمية.
- الأسباب الاستراتيجية والسياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلع المنتجة والمتاجرة بها عالميا .
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دول لأخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .

- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبيه واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها وهذا التخصص ينتج عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفرات حجم الكبير.

3-3-أنواع سياسات التجارة الخارجية.

يقصد بالسياسة التجارية مجموعه التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية والتي تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهه على مستوى الدولي بين مجموعه من الدول (السيد محمد احمد السريتي، 2009 ،ص 123).

أولا: سياسة الحرية التجارية:

تتمثل هذه السياسة في إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركه السلع والخدمات من دوله إلى أخرى، ولكن هذا لا يعني أن سياسة الحرية التجارية تعني انه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة، فان كل السلع والخدمات التي تنتج في دوله ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول وإنما يتوقف ذلك على نوعيه السلع هل هي بطبيعتها سلع تجارية أو سلع غير تجارية (السيد احمد محمد سيريتي ،2009 ،ص 126 127)

وتتمثل أهم حجج مؤيدي هذه السياسة في العديد من المزايا التي يمكن أن تتحقق جراء تطبيق هذه السياسة أهمها:

أ- التخصص في الإنتاج وتقسيم العمل الدوري:

يؤكد أنصار حرية التجارة أن التبادل التجاري الحر الواسع بين العديد من الدول المختلفة يؤدي إلى اتساع نطاق الأسواق العالمية التي تساعد على التخصص وتقسيم العمل الدولي المبين على أساس اختلاف النفقات النسبية وظروف الطبيعية والتاريخية بالنسبة للسلع المناسبة للإنتاج فتخصص بلد معين في إنتاج سلعة ذات نفقات نسبية منخفضة يعني أن الموارد الاقتصادية استخدمت في أحسن وجه ممكن لها في داخل الاقتصاد الوطني (وليد عابي، 2019، ص 61)

ب- تشجيع التقدم التكنولوجي:

تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ,ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيات الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة مما يساعد المنتجين المؤهلين على المحافظة على حصتهم في السوق وفي نفس الوقت يستفيد المستهلك من هذه المنافسة ويشتري ما يحتاجه من هذه السلع أسعار مخفضة أما عندما تتمتع الأسواق الداخلية بسياسة الحماية وتحسين طرف الإنتاج التي طبقت في الخارج وبهذا فان المستهلك المحلي لا يستفيد من انخفاض تكاليف الإنتاج في الخارج (أريش سعاد ،سلاف سومانة، 2017، ص 21).

ج ـ صعوبة قيام الاحتكارات:

يرى أنصار حرية التجارة أن الحماية تمكن المنتجين من القيام بالاحتكارات بعد تحصنهم ضد المنافسة الأجنبية الأمر الذي يسمح لهم برفع الأسعار بالداخل كما أنهم لا يكترثون للاحتكار والتجديد وتحسين جوده المنتجات (سموك نوال، ،2019 ،ص 71).

د- سياسة إفقار الغير:

ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية وأساسها هو أن الرسوم الجمركية العالمية قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية بوجه عام لان تقليل حجم الواردات ينتهي عاده بنقص في حجم الصادرات وحيث أن التجارة الدولية ما هي إلا تبادل ومقايضة في السلع والخدمات بين الدول فلن تستطيع دولة أن تصدر فائض إنتاجها بصفه مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي (فيروس سلطاني، 2018 ،ص 10).

ثانيا : سياسة حماية التجارة الخارجية:

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنيه معينه مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية (السيد احمد محمد سيريني ،2009، ص 149).

ويمكن استخلاص مجموعة من المبررات لسياسة الحماية في النقاط التالية:

أ- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة والتي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار اقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم وذلك بغرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق على سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم .

ب- يلزم الدولة على الحصول على موارد مالية منتظمة حتى يمكنها القيام بمهامها المختلفة.

جـ- حماية الصناعة الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية.

د- تحديد وضع تعريفة جمركية مثلى لدخول السلعة والخدمات الأجنبية إلى الأسواق المحلية بهدف تحقيق الحماية المثلى للصناعة والسوق في الدولة.

هـ- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تغيير المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء لهذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي سهولة من تحويل إنفاقه من السلعة الأجنبية إلى بدائل محلية.

4- تقنيات تمويل التجارة الخارجية:

يعتبر اختيار وسيلة التمويل والدفع في التجارة الخارجية، أساسا مهما في نجاح الصفقات التجارية، ولكل منها مميزاتها الخاصة من حيث المدة والسرعة والضمان والتكلفة والقبول التجاري، ورغم جميع الجهود المبذولة لإنجاح الصفقات الدولية، إلا أنها لا تخلو من الأخطار التي

تتعرض لها، مما استوجب تدخل البنوك للتقليل من هذه الأخطار، عن طريق تقديم ضمانات بنكية لأطراف التبادل وتنوع مختلف تقنيات تمويل التجارة الخارجية بين تقنيات تمويل قصيرة الأجل وأخرى تقنيات تمويل المتوسطة وطويلة الأجل.

4-1- التمويل القصير الأجل للتجارة الخارجية:

يعرف التمويل القصير الأجل للتجارة الخارجية هو ذلك التمويل الذي لا يتجاوز 18شهرًا في عمليه التسديد كحد أقصى، ويستعمل في تمويل المبادلات التجارية الخاصة بالاستيراد والتصدير والتعامل مع الخارج بصورة عامة، وبهدف تبسيط هذه الإجراءات، استحدثت تقنيات تمويل خاصة تعمل على توسيع نطاق التجارة الخارجية ثم تقسيمها إلى إجراءات التمويل البحت وإجراءات الدفع والقروض.

أولا: إجراءات التمويل البحت :

هناك ثلاثة أشكال رئيسية تتخذها إجراءات التمويل البحت تتمثل في تحويل الفاتورة، التسبيقات بالعملة الصعبة، والقروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير وتختلف عن إجراءات الدفع و القرض في كونها عبارة عن تقنية تمويل بحت (عملية دفع و قرض في نفس الوقت).

أ- عملية تحويل الفاتورة: هي آلية يقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تقوم في غالب الأمر مؤسسه قرض بشراء الديون التي يملكها المصدر، على الزبون الأجنبي حيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين، وضمان حسن القيام بذلك، وبهذا فهي تحل محل المصدر في الدائنية، وتبعا لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد، ولكن مقابل ذلك فإنها تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا قد تصل إلى 4%من رقم الأعمال الناتج عن عملية التصدير (الطاهر لطرش، 2001، ص 114).

كما يعرف تحويل الفاتورة بأنه عقد تحل بمقتضاه شركة متخصصة تسمى وسيط محل زبونها المسمى المنتمي، عندها تسدد فورًا لهذا الأخير المبلغ التام لفاتورة لأجل محدد ناتج عن عقد.(فيروز حوت ،2018، ص 264

ب -التسبيقات بالعملة الصعبة :

يمكن للمؤسسات التي قامت بعمليه التصدير ومنحت آجالا للتسديد لصالح زبائنها أن تستفيد من تسبيق بالعملة الصعبة من طرف البنك لتغذية خزينتها حيث تقوم بتسديد هذا المبلغ حالما تستوفي حقها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق.

إذا كان تم التسبيق بعملة صعبة غير التي تكون بها عملية التسديد من طرف زبون المؤسسة يجب عليها أن تحتاط، وذلك بالقيام بعملية تحكيم أسعار الصرف في تاريخ الاستحقاق.

- لا تتم عملية التسبيق ما لم تقم المؤسسة بالإرسال الفعلي للبضاعة إلى الزبون الأجنبي، ولا يمكن أن تتعدى مدة التسبيق المبرم بين المصدر والمستورد .

(أمينة إيدري، 2012/2011 ، ص ص 5- 6)

جـ -القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير:

يقترن هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي من المكان الجمركي للبلد المصدر، وتسمى بالقروض الخاصة بتعبئة الديون، لكونها قابلة للخصم لدى البنك، ويخص هذا النوع من التمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجلا للتسديد لا يزيد عن 18شهر كحد أقصى، و أكثر الأنظمة ارتباطا بهذا النوع من التمويل هو النظام الفرنسي، ويشترط البنك عادة تقديم بعض المعلومات قبل الشروع في إبرام أي عقد خاص بهذا النوع من التمويل وتنفيذه وهذه المعلومات هي على وجه الخصوص. (موقع إلكتروني، قروض التجارة الخارجية، 2014، ص ص 2 -3).

- مبلغ الدين
- طبيعة ونوع البضاعة المصدرة
- اسم المشتري الأجنبي وبلده
- تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك- تاريخ التسوية المالية للعملية

ثانيا: إجراءات الدفع والقروض:

تتخذ إجراءات الدفع والقروض أربعة أشكال رئيسية هي :

أ- الاعتماد المستندي:

1- تعريف الاعتماد المستندي :

2- هو تعهد كتابي صادر من مصرف بناء على طلب المستورد بضائع لصالح مصدرها، يتعهد فيه المصرف بدفع أو قبول كمبيالات مسحوبة عليه في حدود مبلغ معين ولغاية أجل محدود، مقابل استلامه مستندات الشحن طبقا لشروط الاعتماد والتي تظهر شحن بضاعة معينة بمواصفات وأسعار محددة. (أحمد غنيم، 1997، ص10)

2- أطراف الاعتماد المستندي :

هناك أربعة أطراف للاعتماد المستندي هم (نوال بن خالدي،2016، ص 170).

- **الآمر أو طالب فتح الاعتماد:** هو المستورد الذي يطلب من بنكه فتح الاعتماد بالشروط والمتطلبات التي يراها مطابقة لاتفاقية البيع المنعقد بينه وبين المصدر، ويعتبر العنصر الفعال في العملية ويقوم البنك بالتقيد لمطالبة فيما يخص الصفقة .

- **البنك فاتح أو مصدر الاعتماد:** هو بنك المستورد الذي يتلقى الأمر بفتح الاعتماد من طرف عميله (المستورد)حيث يقوم بدراسة الطلب، وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما للمستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد.
- **المستفيد في الاعتماد :**هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته سمي بالمستفيد، لأن الاعتماد يفتح لصالحه قد يكون شخص طبيعي أو معنوي ويرتبط مع البنك من خلال خطاب فتح الاعتماد الذي يصل إليه من بنكه ويتوجب عليه تنفيذ الصفقة حسب المواصفات المتفق عليها سابقا .
- **البنك مبلغ الاعتماد:** هو البنك المراسل الذي يطلب إليه البنك فاتح الاعتماد إبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد، فهو الذي يستلم الوثائق التي تثبت الصفقة ليقوم فيما بعد بإرسالها للمستورد عن طريق بنكه (بنك المصدر) حيث لدى البنك المراسل إشعار بفتح اعتماد لصالح أحد المتعاملين فيقوم بدوره بتبليغه للمستفيد.

خطوات سير عملية الاعتماد المستندي:

تمر عملية الاعتماد المستندي بالخطوات التالية (عبد الحق بوعتروس، 2000 ،ص ص 102 - 103) عند عقد الصفقة التجارية بين المصدر والمستورد يتقدم المستورد إلى بنكه لطلب فتح اعتماد لصالح المصدر في الخارج بقيمة الصفقة، واضعا تحت سلطة البنك كافة الشروط المتفق عليها بشأن الصفقة والتي ينبغي أن تحترم من طرف المعنيين بتنفيذ العقد.

1. بعد الموافقة على فتح الاعتماد يقوم البنك بإشعار بنك المصدر في الخارج وهو ما يعرف بنك المصدر(المشعر)
2. فور استلام الإشعار بفتح الاعتماد من قبل بنك المراسل يقوم هذا الأخير بإبلاغ المستفيد(المصدر)بعملية الفتح هذه من قبل متعامليه في الخارج.
3. يقوم المستفيد بالتأكد من صحة مضمون اتفاقية القرض، سواء ا من حيث الشروط المتعلقة بالبضاعة أو الوثائق.
4. يقوم المستفيد بإرسال وشحن البضاعة حسب الوسيلة المتفق عليها في الميعاد المحدد عند عقد الصفقة إلى المستورد، وفي الوقت ذاته يسلم كل الوثائق و المستندات المتعلقة بالبضاعة إلى بنك المصدر الذي يقوم بالتحقق منها ومدى مطابقتها لشروط العقد، بعدها يقوم بتحويلها إلى البنك فاتح الاعتماد والدفع للمستفيد حسب الاتفاق.
5. بعد استلام الوثائق والمستندات المتعلقة بالبضاعة من قبل بنك المستورد فيقوم بدفع مبلغ الصفقة للبنك المصدر وهذا بعد مراجعة تلك الوثائق طبعا.
6. يقوم بنك المستورد بإشعار المشتري بوصول الوثائق أو المستندات المتعلقة بالاعتماد المفتوح لتمويل البضاعة المعنية، ويسلمه نسخا منها قصد تسدد قيمة مشترياته، والوفاء

بالتزامه اتجاه بنكه، كما أن المستورد ملزم بدفع جميع العمولات المرتبطة بالاعتماد (فتح - توطين -إشعار -تثيب....إلخ).

7. بعد حصول المستورد على الوثائق، يلجأ إلى المكان المتفق عليه عند إبرام العقد لاستلام بضاعته.

الشكل رقم 01: خطوات سير عملية الاعتماد المستندي

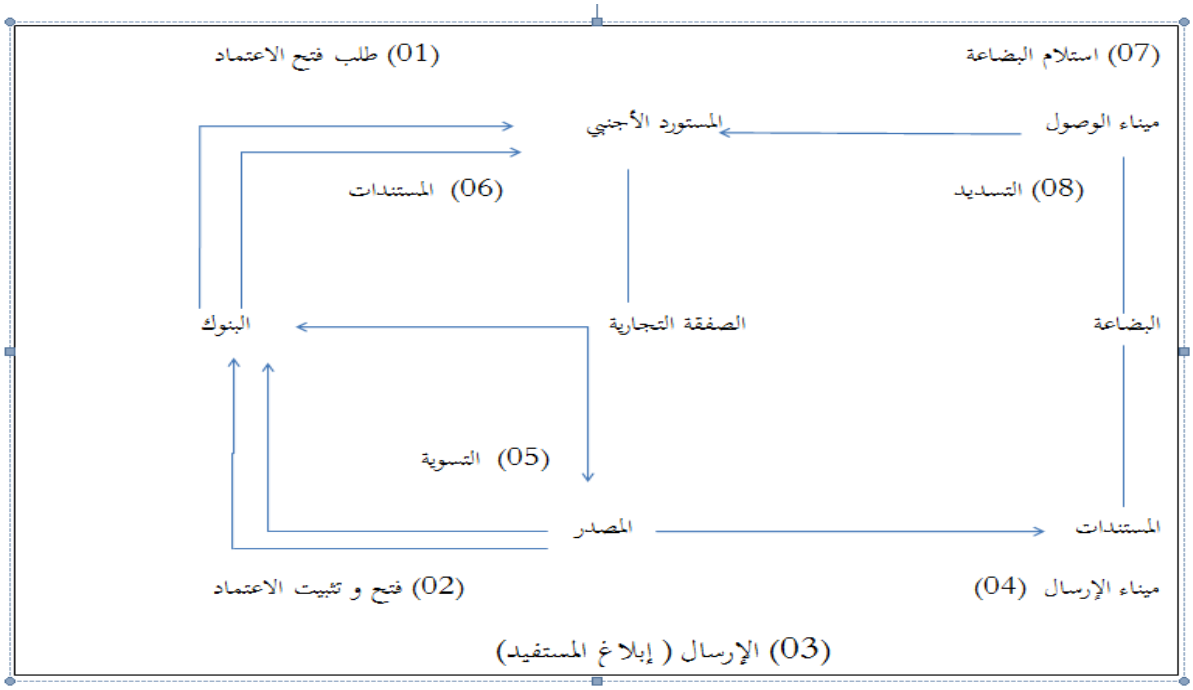

المصدر: عبد الحق بوعتريس، (2000)، الوجيز في البنوك التجارية، الجزائر، ص 104.

ب-التحصيل المستندي:

1- تعريف التحصيل المستندي :

هو أمر يصدر من البائع إلى البنك الذي يتعامل معه لتحصيل مبلغ معين من المشتري مقابل تسليمه مستندات شحن البضاعة المباعة إليه، ويتم التسديد إما نقدًا أو مقابل توقيع المشتري على كمبيالة، وعلى البنك تنفيذ أمر عميلة وبذل كل جهد في التحصيل، غير أنه لا يتحمل أي مسؤولية، ولا يقع عليه أي التزام في حالة فشله في التحصيل (أحمد جمال محمد وإبراهيم السيد، 2016،ص 231).

2- أطراف الاعتماد المستندي : هناك خمسة أطراف للتحصيل المستندي نذكرهم كالتالي (خالد أمين عبد الله وآخرون، 2006، ص 386).

- **العميل :** هو الطرف الذي يعهد إلى البنك بعملية تحصيل.
- **البنك المرسل :** هو البنك الذي عهد إليه العميل بالتعامل بعملية التحصيل.

- **البنك المحصل** :هو أي بنك غير البنك المرسل، يترتب عليه دور في عملية التحصيل.
- **البنك المقدم المستندات** : هو البنك الذي يقوم بتقديم المستندات إلى المسحوب عليه.
- **المسحوب عليه** : هو الطرف الذي تقدم إليه المستندات وفق تعليمات التحصيل.

3- خطوات سير عملية التحصيل المستندي: يمكن استخلاص خطوات سير عملية التحصيل المستندي من المخطط الآتي (مدحت صادق،2001، ص50).

الشكل (02): خطوات سير عملية التحصيل المستندي

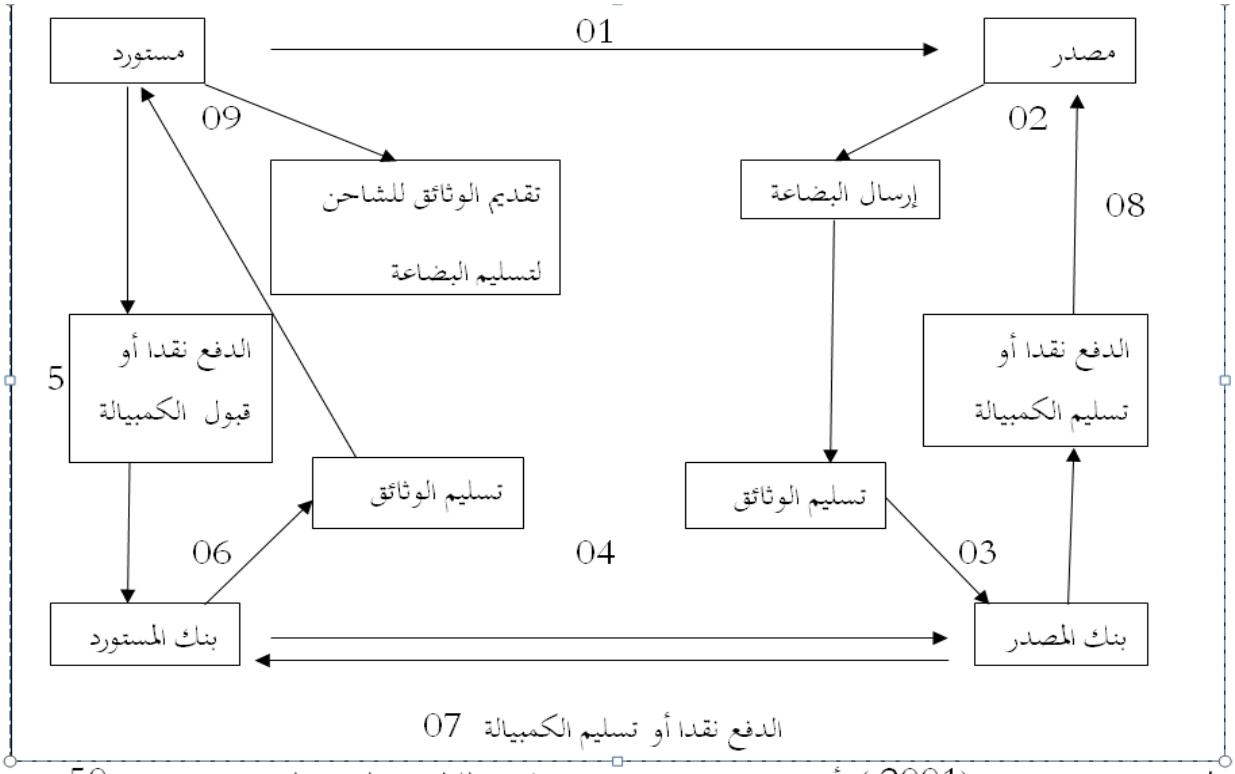

المصدر :مدحت صادق:(2001) ،أدوات وتقنيات مصرفيه، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ص 50.

من خلال الشكل نجد أن هذه الآلية تتيح للبائع ضمان الحصول على مبلغ البيع، في حين نتيح للمشتري الحصول على الوثائق والتحكم فيها قبل دفع المبلغ، وبالتالي تعمل على تعزيز الثقة وتسهيل التجارة الدولية.

جـ ـ خصم الكمبيالات المستندية :

هي إمكانية متاحة للمصدر كي يقوم بتعبئة الكمبيالة التي تم سحبها على المستورد، وإذا كان الأمر في التحصيل المستندي يتمثل في التكليف الذي يحصل عليه بنك المصدر في تحصيل دين المصدر

على المستورد، فإنه في حالة خصم الكمبيالة المستندية يطلب المصدر من بنكه أن يخصم له هذه الورقة، أي يقوم بدفع قيمتها له ويحل محله في الدائنية إلى غاية تاريخ الاستحقاق والجدير بالذكر

أن هذا النوع من القروض لا يخلو من المخاطر مثل القروض العادية وأهم هذه المخاطر ما يرتبط بالوضع المالي للمستورد و مدى قدرته على التسديد وحينما يقبل بنك المصدر خصم الكمبيالة المستندية لفائدة زبونه لا يتفادى تماما مثل هذه المخاطر، ولا تعتبر هذه المستندات ضمانا كليا لتحاشي هذه المخاطر إلا في حالة الصيغة التي ذكرناها سابقا، و هي السندات القابلة للدفع لأن السندات ومهما كانت قيمتها القانونية في إثبات حق المصدر إلا أنها لا توفي لكي تكون نقودا كاملة (الطاهر الطرش، 2003 ص 114).

د- تأكيد الطلبية:

بموجب هذه الآلية يقدم البنك التزامه إلى المصدر، حيث يقوم بناء على هذا الالتزام بتسديد مبلغ البضائع المصدرة، ولا يحق للبنك بعد تقديمه لهذا الالتزام أن يقوم بأي متابعة ضد المصدر أو أن يتراجع عن التزامه هذا حتى لو امتنع المستورد عن تسديد قيمه هذه الواردات لأي سبب من الأسباب كما في حالة إعساره مثلا و لكن أمام هذا الالتزام الحاسم والمحفوف بالمخاطر, وهذا في حالة وجود اتفاق ثنائي بينه وبين المصدر فقط لا يقوم بالدفع لصالح هذا الأخير إلا إذا تحصل على كمبيالة، وقد تم قبولها من طرف المستورد كما يقوم زيادة على ذلك بجمع كل المعلومات الضرورية، والتي تبين له حدود الملائمة المالية لهذا المستورد.

فآلية تأكيد الطلبية هذه باعتبارها عملية شراء لدين المصدر، على المستورد-تشبه إلى حد كبير آلية تحويل الفاتورة ولا يختلفان إلا في كون تقنية تأكيد الطلبية لا تمنح إلا في بعض الأعمال المحدودة والمدروسة (وهيبة صوطة ، راوية قالمي، 2018/2017، ص 59).

4-2-التمويل متوسطة وطويلة الأجل للتجارة الخارجية

تعتبر تقنيات التمويل متوسطة وطويلة الأجل من الأدوات المالية التي تستخدم لتمويل التجارة الخارجية التي تفوق فترتها الزمنية ثمانية عشر شهرًا، وهي ضرورية لتسهيل التجارة الخارجية، كما يساعد في تقليل المخاطر المالية والتجارية التي تواجه العمليات التجارية عن طريق الضمانات البنكية، ومن هنا يمكننا تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي إلى أربعة أدوات هي :قرض المشتري وقرض المورد والتمويل الجزافي، وقرض الإيجار الدولي .

أولا: قرض المشتري

أ- تعريف قرض المشتري:

هو قرض مباشر يمنحه بنك أو مجموعة من البنوك المتواجدة في بلد المصدر لمشتري أجنبي أو لبنكه، وهذا لكي يتمكن من تسديد مبلغ الصفقة نقدًا للمصدر، ويتيح في الواقع قرض المشتري إبرام عقدين:

- عقد تجاري يتم بين المصدر والمستورد :تبين فيه نوعية السلعة ومبلغها وشروط تنفيذ الصفقة.
- عقد مالي يتم بين المستورد والبنك المانح للقرض :تبين فيه شروط إتمام القرض وإنجازه (بن عمر فتحي2022، ص 215).

ب -مراحل قرض المشتري:

تتضح مراحل قرض المشتري كما هي موضحة في الشكل التالي:

الشكل 03 : مراحل قرض المشتري

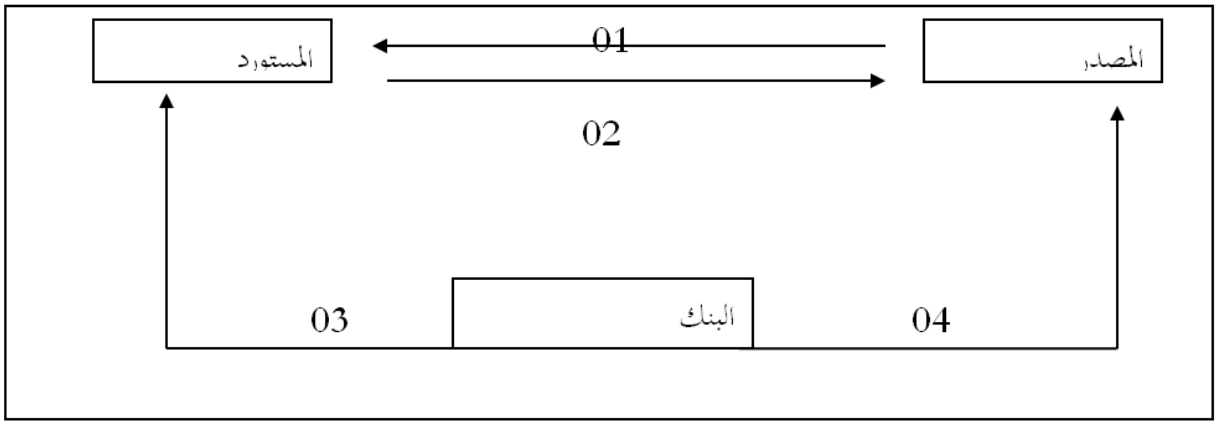

المصدر: لحلو بوخاري، وليد العايب (2013) اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، دار حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ص 267.

من خلال الشكل يتضح أن خطوات سير قرض المشتري هي:

1-إبرام العقد التجاري بين المصدر والمستورد

2- دفعات الشحن

3- اتفاقيات مضمون القرض

4- دفع وتخفيض الدفعات المدفوعة من قبل المستورد

ثانيا :قرض المورد

أ- تعريف قرض المورد:

هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته مبنية على أساس مهلة تسديد القرض التي يمنحها المصدر لفائدة المستورد، مع إمكانية إعادة التمويل من

طرف بنكه، وبالتالي يعبر قرض المورد عن عملية شراء للديون من طرف بنك المصدر على المدى المتوسط مع تغطية شركة التأمين للخطر السياسي و التجاري (يوسف سعداوى، 2010، ص 88)

بالإضافة إلى ذلك فإن قرض المورد يتطلب قبول المستورد للكمبيالة المسحوبة عليه، وهذه الكمبيالة قابلة للخصم وإعادة الخصم لدى الهيئات المالية المختصة حسب الطرق و الإجراءات المعمول بها في كل دولة (الطاهر لطرش، 2001، ص 125).

ب -مراحل قرض المورد: تتضح مراحل قرض المورد كما هي موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم (04) مراحل قرض المورد

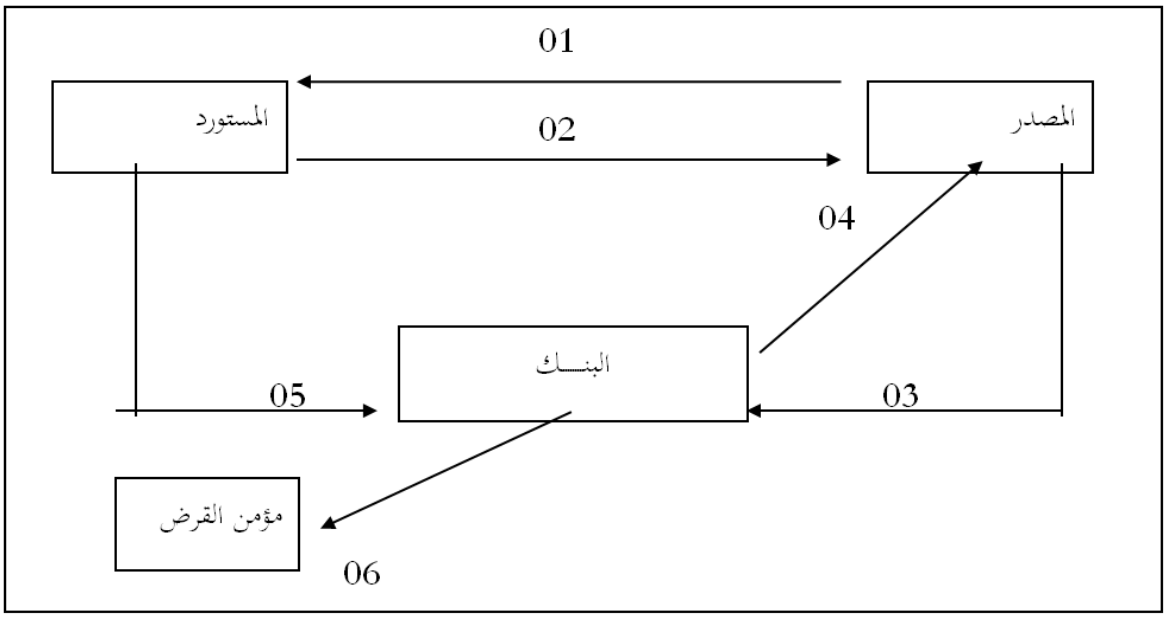

المصدر: لحلو بوخاري، وليد العايب، (2013)، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية، دار حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ص 265.

من خلال الشكل يتضح أنا خطوات سير قرض المورد هي:

1. العقد التجاري بين المصدر والمستورد.
2. تسديد الكمبيالة الدولية للخصم.
3. كمبيالة دولية.
4. دفع قيمة الكمبيالة -القرض.
5. الدفع في الاستحقاق المحدد.
6. إعادة التمويل وتدخل السلطات الحكومية.

ثالثا :التمويل الجزافي (شراء مستندات التصدير)

أ- تعريف التمويل الجزافي: يمكن تعريف التمويل الجزافي على أنه العملية التي بموجبها يتم خصم أوراق تجارية بدون طعن، وعملية التمويل الجزافي حسب هذا التعريف هي إذا آلية تتضمن إمكانية تعبئة الديون الناشئة عن الصادرات لفترات متوسطة، وبعبارة أخرى يمكن القول أن التمويل الجزافي هو شراء ديون ناشئة عن صادرات السلع و الخدمات.

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن التمويل الجزافي يظهر خاصيتين أساسيتين الأولى تتمثل في أن هذه القروض تمنح لتمويل عمليات الصادرات، ولكن لفترات قصيرة، والثانية وهي أن مشتري هذا النوع من الديون يفقد كل حق في متابعة المصدر أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة (أي ممتلكوا هذا الدين وذلك مهما كان السبب).

إن القيام بشراء مثل هذا الدين يتطلب الحصول على فائدة تؤخذ عن الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة، وحتى تاريخ الاستحقاق، و نظرا لأن مشتري هذا الذين يحل محل المصدر في تحمل الأخطار المحتملة، فإن ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفع نسبيا يتماشى مع طبيعة هذه الأخطار (الطاهر لطرش,2001,ص 123).

ب- مراحل عملية التمويل الجزافي:

تتضح مراحل عملية التمويل الجزافي في الشكل التالي:

الشكل رقم (05)مراحل عملية التمويل الجزافي

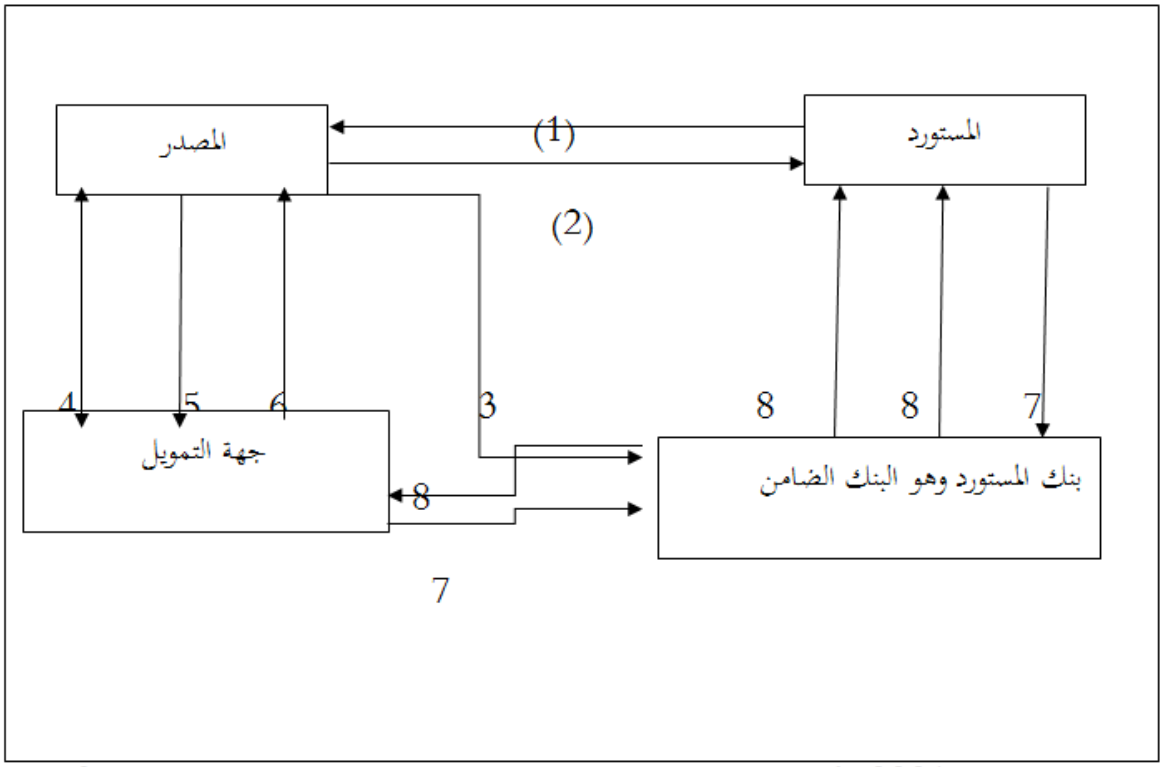

المصدر :مدحت صادق،(2021)، أدوات و تقنيات مصرفية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ص 37)

من خلال الشكل يمكن حصر مراحل عملية التمويل الجزافي في النقاط التالية :
1- عقود بيع السلع الرأسمالية بين المصدر والمستورد.
2-تسليم البضاعة المباعة للمستورد.
3- تسليم السندات للمصدر.
4-عقد الصفقة الجزافية بين المصدر وجهة التمويل.
5- تسليم السندات لجهة التمويل.
6- سداد قيمة السندات المخصومة للمصدر.
7- تقديم السندات لبنك المستورد.
8- تسديد قيمة السندات في تواريخ الاستحقاق.

رابعا: قرض الإيجار الدولي:

أ- تعريف قرض الإيجار الدولي:

بدأ نشاط الإيجار التمويلي في الظهور في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الخمسينيات، ثم انتشر في بداية الستينيات في فرنسا وأوربا الغربية، وما لبث أن انتقل إلى كثير من دول العالم والإيجار التمويلي هو صورة مبتكرة من صور التمويل وهو نوع من التمويل العيني.

فقرض الإيجار الدولي هو عبارة عن آلية للتمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية والتي تتمثل في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية والتي تقوم بتفاوض مع مستورد ما حول إجراءات عقد تجاري وتنفيذه، يتضمن الدفعات التي يقوم المستورد بدفعات إلى مؤسسة القرض الإيجاري وقسط الاستهلاك الخاص برأس المال الأساسي، إضافة إلى تغطية الأخطار المحتملة، كما أن تسديد هذه الأقساط يمكن أن يكون تصاعديا أو تنازليا أو مكيفا مع شروط السوق (وهيبة صوطة،راوية قالمي، 2018 ص 67).

ب- سير عملية قرض الإيجار الدولي:

تتم عملية قرض الإيجار الدولي في عدة مراحل نوضحها في الشكل التالي :

الشكل رقم (06): يوضح سير عملية قرض الإيجار الدولي

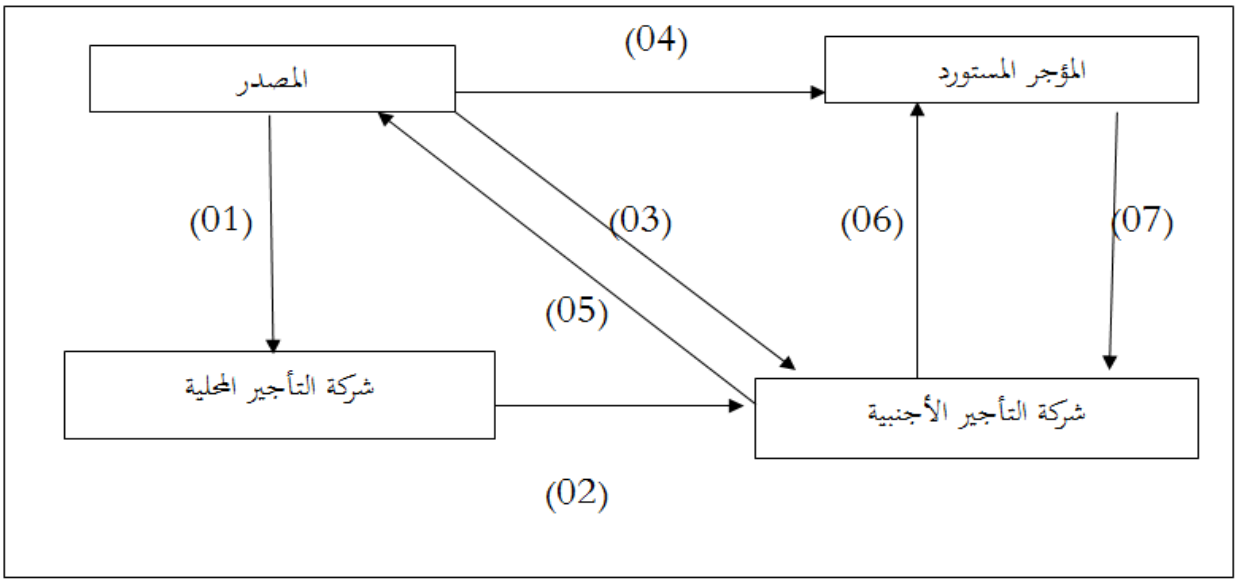

المصدر :مدحت صادق (2021)، أدوات و تقنيات مصرفية،دار غريب للطباعة والنشر مصر، ص61.

من الشكل أعلاه نشرح مراحل سير عملية القرض الإيجاري الدولي فيما يلي:

1- طلب القرض الإيجاري

2-إرسال الطلب من شركة التأجير المحلية إلى شركة التأجير الأجنبية

3- بيع الآلة للمصدر

4- إرسال الآلة للمستورد المؤجر

5- تسديد قيمة الآلة

6- عقد القرض الإيجاري بين المؤجر المستورد وشركة التأجير الأجنبية.

7- تسديد الإتاوات على الإيجار من قبل المؤجر المستورد .

الخلاصة

إن المنظومة البنكية تلعب دورًا أساسيا في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تقنيات التمويل التي تعمل بها البنوك التجارية في تمويل التجارة الدولية، ووضعها لمختلف الضمانات البنكية الدولية والتي تسهل وتنشط المعاملات التجارية الدولية.

كما أن التجارة الخارجية تلعب دورًا حيويا لاقتصاد أي دولة وذلك لما توفره من تداول مستمر للسلع والمنتجات ورؤوس الأموال بين المتعاملين الاقتصاديين داخل الدولة وخارجها وذلك بالاستعانة بمختلف التقنيات التي يستخدمها البنوك لتسهيل عملية التجارة الخارجية، من أجل المساهمة الفعالة في إنعاش الاقتصاد الوطني لينتقل من مرحلة الكفاف إلى اقتصاد التطور .

الجانب التطبيقي

1- تقديم بنك الجزائري الخارجي .
1-1 نبذة تاريخية حول البنك الجزائري الخارجي.
1-2 مهام وأهداف البنك الجزائري الخارجي.
1-3 وظائف بنك الجزائري الخارجي.
2- التعريف بالبنك الجزائري الخارجي وكالة مسيلة (047).
2-1 نشأة البنك الجزائري الخارجي.
2-2 مهام مختلف مصالح الوكالة.
2-3- أهداف البنك الجزائري الخارجي وكالة مسيلة.
3-آلية سير الضمانات البنكية الدولية في BEA بالمسيلة.
3-1- الضمانات البنكية التي يمكن أن تمنحها الوكالة BEA.
3-2- سير الضمانات الدولية في BEA.
3-3 - نموذج تطبيقي لضمان المناقصة في وكالة BEA المسيلة.
3-4 تحليل الفرضيات

تمهيد:

بعد أن تطرقنا إلى مختلف أنواع الضمانات البنكية وكيفية سيرها وتناولنا دراسة مفصلة عن بعد أن تطرقنا إلى مختلف أنواع الضمانات البنكية وكيفية سيرها و تناولنا دراسة مفصلة عن ماهية التجارة الخارجية وأهم تقنيات تمويلها، سنحاول في هذا الجانب التطبيقي التعرف على مختلف الضمانات البنكية المتاحة في بنك BEA - وكالة المسيلة ، والتي وردتنا من مصلحة العمليات التجارية كما زودونا ببعض الوثائق ذات الصلة بالموضوع(مدرجة في الملاحق) ،ثم قمنا بدراسة حالة ضمان لمناقصة فتم تقسيم هذا الجانب كالآتي:

1. تقديم البنك الجزائر الخارجيBEA
2. التعريف ببنك الجزائر الخارجي وك الة مسيلة (047).
3. :آلية سير الضمانات البنكية في بنك BEA- المسيلة (نموذج تطبيقي لضمان التعهد قيد الانجاز).

1- **تقديم بنك الجزائر الخارجي:**

أنشئ البنك الجزائري الخارجي على إثر تناقص نشاط البنوك الأجنبية التي كانت تقوم بمثل هذه النشاطات، وبعد تأميم البنوك التجارية الخارجية من طرف الدولة سنة 1966 ظهرت البنوك التجارية الجزائرية بمختلف تسمياتها ومختلف مجالاتها، ومن بين هذه البنوك برز البنك الجزائري الخارجي BEAالذي سهل ونمىَّ العلاقات التجارية مع دول العالم المختلفة.

1-1- نبذة تاريخية حول البنك الجزائري الخارجي:

تتأسس البنك الجزائري الخارجي في 01 أكتوبر 1967 بموجب المرسوم الوزاري 204/67، برأسمال يقدر بـ 20.000.000 دينار جزائري، ويعتبر ثالث بنك تجاري تم تأسيسه في الجزائر على إثر تأمين القطاع البنكي .

اختص هذا البنك في ضمان تنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالاستيراد والتصدير وتوسع نشاطه منذ1976، يتكون البنك من قسمين:

قسم الودائع وقسم آخر للعمليات الأجنبية مع الخارج.

اتصف البنك كونه مؤسسة عمومية اقتصادية (شركة وطنية) إلى غاية1988/01/12، وتم تحويله من مؤسسة القرض المسماة البنك الخارجي إلى شركة أسهم بمقتضى المرسوم رقم 11-88 ، أما حاليا فهو تابع لوزارة المالية.

1-2- مهام وأهداف البنك الجزائري الخارجي:

أولا: أهداف البنك الجزائري الخارجي :

البنك الجزائري الخارجي كغيره من البنوك التجارية يمارس نشاطه:

- منح قروض الاستيراد.
- تشجيع وتجهيز العمليات التجارية.
- تأمين المصدرين الجزائريين و دعمهم.

ثانيا: مهام بنك الجزائر الخارجي:

يمكن لبنك الجزائر الخارجي التدخل في العمليات البنكية المختلفة مع الخارج وذلك من خلال:

- إعطاء ضمان للمستوردين والمصدرين.
- تسهيل وتطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج.
- وضع وكالات لها فروع في الخارج.
- ترقية الاتفاقيات التجارية مع الدول الأخرى فيما يخص قروضهم وتعاملهم.
- القيام بجميع العمليات البنكية والمحاسبة الخارجية.

- ضمان الإجراءات الجيدة الناتجة عن سوق الدولة.
- المشاركة في نظام تأمين القروض.
- القيام بخدمات التطوير والتعليم التجاري والتكوين.
- تأسيس وإدارة المحلات الرئيسية والقيام بإنجاز عمليات تأمين نشاطات المؤسسة.

3-1 وظائف البنك الجزائري الخارجي:

قبل التطرق إلى وظائف البنك الجزائري الخارجي وجب التطرق إلى الهيكل التنظيمي الخاص به، حيث يتكون هذا الأخير من مديرية عامة يترأسها رئيس مدير عام، تضم هذه المديرية بالإضافة إلى خلية التدقيق، المفتشية العامة وخلية مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب - تضم 6مديريات تتمثل في:

أ - نيابة المديرية العامة التجارية.

ب- نيابة المديرية العامة للعلاقات الدولية.

ج- نيابة المديرية العامة للعمليات والأنظمة.

د- نيابة المديرية العامة للتعهدات.

ه- نيابة المديرية العامة للمالية.

و- نيابة المديرية العامة للتطوير الداخلي ودعم النشاطات.

تضم كل نيابة مديرية من النيابات السابقة مجموعة من المديريات الفرعية ومجموعة من المصالح المختلفة و يجدر الإشارة أن لبنك الجزائر الخارجي 09 مديريات جهوية تابعة لنيابية المديرية العامة التجارية، كل مديرية جهوية تضم مجموعة من الوكالات البنكية تشرف عليها مباشرة :

- المديرية الجهوية الجزائر وسط (14 وكالة)
- المديرية الجهوية الجزائر العاصمة (11 وكالة)
- المديرية الجهوية بالبليدة (08 وكالات)
- المديرية الجهوية بعنابة (09 وكالات)
- المديرية الجهوية بعنابة (09 وكالات)
- المديرية الجهوية بوهران (07 وكالات)
- المديرية الجهوية بسطيف (10 وكالات)
- المديرية الجهوية بالجنوب (09 وكالات)

- المديرية الجهوية بمستغانم (08 وكالات)

و لكي يقوم البنك بجميع وظائفه قسم هيكل التنظيمي إلى عدة أقسام يمكن إيجازها في الشكل التالي:

الشكل رقم (07) الهيكل التنظيمي العام لبنك الجزائر الخارجي

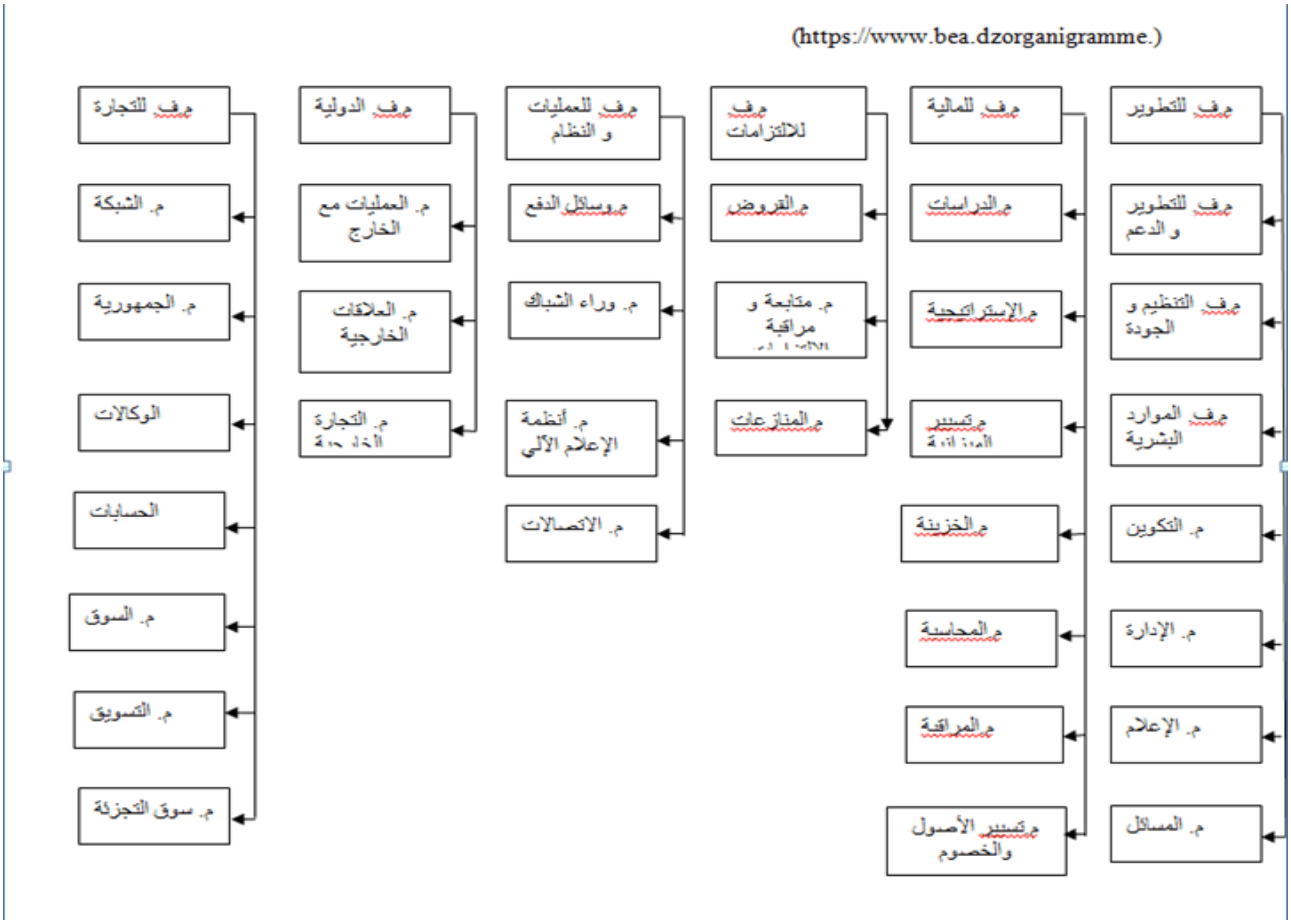

المصدر: (https://www.bea.dzorganigramme.)

أولا :الوظيفة التجارية

تضم هذه الوظيفة كلا من :مديرية الحسابات الكبرى، مديرية الشبكة، مديرية سوق المؤسسات، مديرية سوق الأفراد ومديرية التسويق وتعمل على إعداد ومراقبة العمل التجاري وكل ما يخصه من معدات، وكذا تعزيز فاعلية البنك التجارية .

ثانيا :وظيفة المراقبة

:تقوم بهذه الوظيفة كل من خلية محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، خلية التدقيق ومديرية المفتشية العامة، حيث تقوم هذه الهيئات بمراقبة وظائف البنك وتتحرك سنويا للفحص والتفتيش بأمر في الرئيس المدير العام و تسهر على :

- مراقبة مدى تطبيق الإجراءات والعمليات داخل البنك.

- مراقبة تبرير تحريك الحسابات.
- مراقبة أمن معلومات الشبكة والمركز.
- فحص التطبيق الجيد للإجراءات الجارية على مستوى البنك.
- تقييم المخاطر الخارجية.
- تسير الملفات الإدارية لفتح وغلق مواقع الاستغلال.
- تسير استقبالات الإمضاء .
- القيام ببحوث خاصة بطلب من رئيس المدير العام.

ثالثًا :وظيفة العمليات والنظم:

تتولى هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة للعمليات والنظم وهي مسؤولة عن نظام المعلومات في البنك من حيث الوضع والتشغيل، وبكل ما يتعلق بالجانب المعلوماتي والتكنولوجي ويندرج تحت هذه المديرية :

- مديرية نظم المعلومات.
- مديرية الاتصالات.
- مديرية وسائل الدفع.

رابعا :الوظيفة الدولية :

تتولى هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة للعلاقات الدولية وتقوم بتطوير نشاطات التجارة الخارجية، والتنسيق بين الفروع والعلاقات الدولية للتجارة الخارجية، وتضم كلا من :

- مديرية العلاقات الدولية.
- مديرية العمليات مع الخارج.
- مديرية التجارة الخارجية.

خامسا: وظيفة التعهدات :

تتولى هذه الوظيفة نيابة المديرية العامة للتعهدات، وتقوم بقيادة وتعمل على قيادة المؤسسة التجارية وسياسة تعهدات البنك، وتعمل على التنسيق بين المديريات المندرجة تحت وصايتها وتتمثل في:

- مديرية القرض.
- مديرية المنازعات.
- مديرية المتابعة ومراقبة الضمانات والاسترجاع.

2- تقديم بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة (047):

وكالة المسيلة (047) هو أحد فروع بنك الجزائر الخارجي، سنقوم بتقديمها وبيان هيكلها التنظيمي ومهام الوكالة وأهدافها.

2-1- نشأة بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة:

أولا :التعريف بالوكالة :

وكالة البنك الجزائري الخارجيBEA فرع المسيلة (047) هي مؤسسة عمومية تابعة لوزارة المالية تقدم خدمات شبكية لمتعامليها الاقتصاديين في كلا القطاعين العام والخاص وكذا باقي الجمهور .

نشأت هذه الوكالة في 1988وجاءت كتدعيم للإصلاحات المالية التي تهدف إلى وجود بنوك متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية والتي ترمي إلى تلبية متطلبات التجارة الخارجية وإعطاء دفع للنشاط الاقتصادي.

ثانيا :الهيكل التنظيمي للوكالة:

أ- مدير الوكالة :

هو المسؤول الأول على تسير البنك ،له عدة مهام نلخصها فيما يلي:

- تطبيق القواعد المنظمة لمجال نشاطه.
- تمثيل الوكالة ومتابعة نشاطها والتنسيق بينها.
- التوجيه والرقابة والتقدير في مجال معالجة العمليات والخصم والاقتراض والقرض.
- تسيير الخزينة والتكوين للموظفين في الوكالة.

ب -السكرتارية وشبه البنكيين :

تتمثل وظيفتها في استقبال المكالمات إما هاتفيا أو عن طريق الفاكس أو الرسائل العادية إضافة إلى استقبال الطرود البريدية وإرسالها أما شبه البنكيين فهم السائق والحراس وعمال التنظيف.

جـ مركز المحاسبة: تتمثل وظيفته في معالجة مختلف معاملات البنك يوميا ودراستها وتحليلها .

د- مديرية التسيير الإداري :وتضم كلا من :

- قسم تسيير الوسائل الذي يقوم بجرد جميع معدات وتجهيزات البنك ومراقبة مدى صلاحيتها .

- فرع الإعلام الآلي والمحاسبة :مهمة هذا الفرع هي القيام بحجز جميع العمليات البنكية في الحاسوب بدقة ومعالجة معلومات كل يوم عمل.

كما يشرف على تنظيم وتخزين العمليات البنكية.

ه- مصلحة لعمليات التجارية:

تقوم بإنجاز العمليات البنكية الخاصة بالصفقات التجارية بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين وبين العالم الخارجي .

وتضم تحويل المبالغ المالية إلى الخارج مقابل عملية الاستيراد، وجلب الأموال من الخارج مقابل عملية التصدير .

لهذه المصلحة عدة فروع و هي :

- قسم الاعتمادات المستندية :يهتم بإنجاز الاعتمادات المستندية بغرض الاستيراد ويقوم بالتوجيه والإرشاد لصالح الزبائن لتجنيبهم تحمل أعباء إضافية.
- قسم التوطين والتسوية النهائية : يقوم بتوطين الفواتير والاستيراد والتصدير ويقوم بالمراقبة الدورية للملف حتى نهاية جميع خطواته.
- قسم التحصيل المستندي :يهتم بإبداء الرأي في إنجاز عملية التحويل من خلال الوثائق المرسلة من طرف بنك المصدر إلى بنك المستورد.
- قسم العمليات الخاصة وحسابات العملات :يهتم بالقيام بعمليات تحويل الأوامر من البنك الخارجي وتسيير حسابات الإيداع بالعملة الصعبة.

و- مصلحة الصندوق : تتكون هذه المصلحة من قسمين :

1- **قسم الشباك الأمامي**: مهمته استقبال الزبائن، وتحويل أوامرهم وطلباتهم حسب كل مصلحة، له ثلاثة أنواع من الخدمات :

نقدية :تحصيل الإيداعات النقدية بالعملة الوطنية أو بالعملة الصعبة، ودفع المستحقات على أساس شيكات دفتر الادخار

استقبال أوامر الزبائن تتمثل خدمة هذا القسم في استقبال أوامر تحويل طلبات الإقراض واستقبال أوراق التحصيل أو الخصم، بالإضافة إلى طلبات الادخار، ويتم بعدها تحويلها للشباك الخلفي.

2- **الشباك الخلفي** : يشتمل على خليتين :

•خلية المحافظة : من خلالها يتم الدفع لحامل الورقة التجارية التي لم يحن موعد استحقاقها وبيعها لشخص آخر مقابل مال جاهز.

•**خلية المقاصة :** أي أن كل بنك ينظم بشكل يومي قائمة بما له وما عليه اتجاه البنوك الأخرى, ويبعث بها مع ممثله إلى غرفة المقاصة.

ز- **مصلحة العلاقات مع الزبائن :**

من بين مهامها البحث عن أكبر عدد من الزبائن الاقتصاديين وتسهيل العمليات البنكية لهم،كما أنها تدرس ملفات القروض، وتقوم بمتابعة دراسة الملف إلى غاية الحصول على قرار الترخيص بالقرض.

الشكل رقم(08) : الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر الخارجي- وكالة المسيلة-047 -

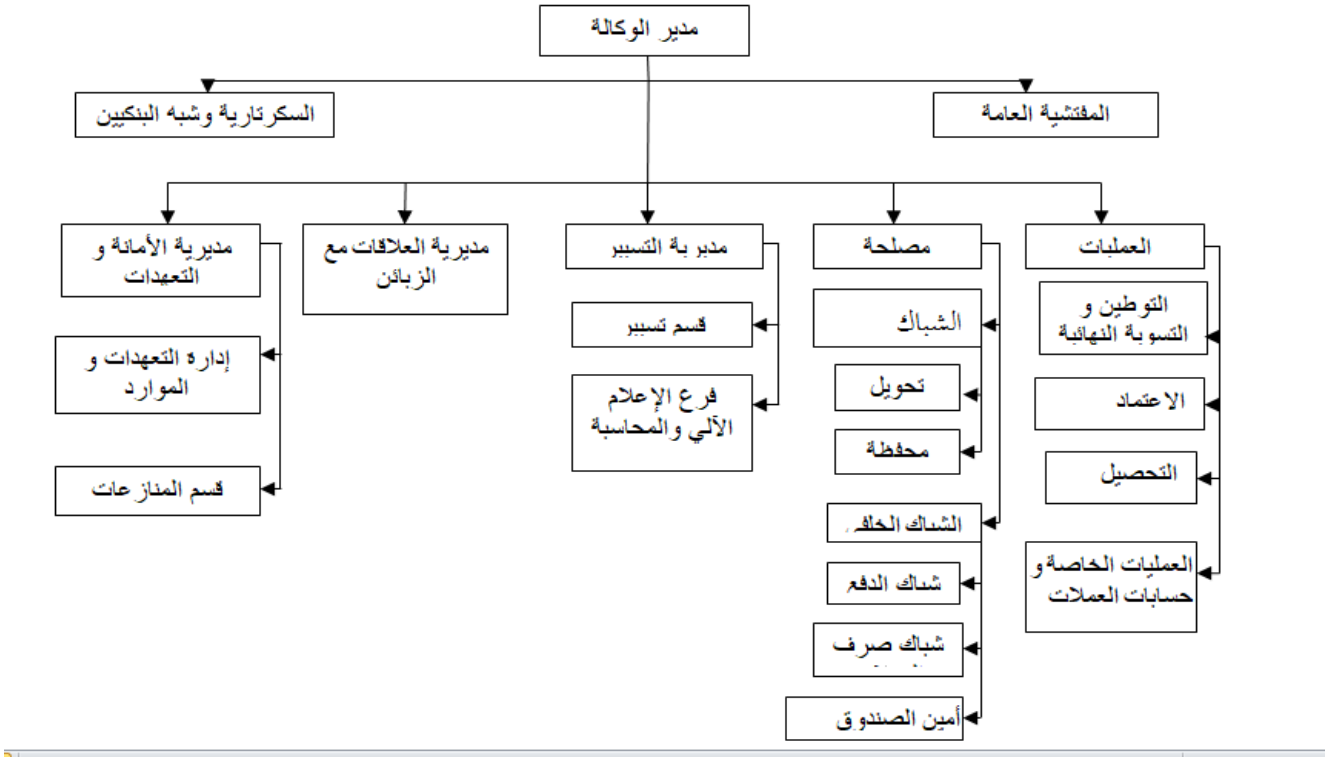

المصدر: وثائق مقدمة من طرف البنك

2-2- مهام مختلف مصالح الوكالة:

تختلف مهام الوكالة باختلاف مصالحها فنجد:

أولا: مصلحة الصندوق والمحفظة :تنقسم إلى قسمين:

1- مصلحة الصندوق : تهتم بعمليات الزبون في الوكالة أو في شبكة البنك أو البنوك التي تتعامل معها ، و تهتم بالعمليات النقدية (سحب، إيداع) والعمليات من حساب لحساب (التحويل، وضع تحت التصرف).

2- المحفظة: تهتم بـ :

- تسيير ومتابعة التوظيفات.

- معالجة وتنفيذ تحويلات الزبائن.
- إنجاز العمليات المتعلقة بالشبكات وأوامر الدفع للزبائن.
- إنجاز عمليات المقاصة والمقاصة عن بعد مع البنوك الأخرى.

ثانيا: مصلحة العلاقات الخارجية :

لهذه المصلحة دور هام في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج من خلال :

- فتح وإنجاز الاعتمادات المستندية في الاستيراد والتصدير.
- تنفيذ الاستلامات المستندية المرسلة والمستقبلة.
- انجاز عمليات توظيف وتصفية الصادرات والواردات.
- انجاز عمليات الزبائن في الحساب بالعملة الصعبة.
- معالجة الاستلامات المستندية في الاستيراد والتصدير.

ثالثا :مصلحة العلاقات مع الزبائن :تتمثل مهمة هذه المصلحة في:

- القيام بتحليل الأخطار وإصدار إشعار مبرر لجميع مستويات الوكالة .
- القيام بتسيير ومتابعة القروض للموافقات المتحصل عليها.
- تقرير الدخل في العلاقة مع الزبائن وفقا لتوجيهات إدارة الوكالة.
- القيام بتحليل مردودية الزبائن.

رابعا : مصلحة القروض:

تكتسي هذه المصلحة مكانة هامة في أي وكالة بنكية وذلك من خلال تكوين الأموال وتنمية الاستثمار، لذلك كان لزاما تجهيز هذه المصلحة بالتنظيم الملائم والتوزيع العقلاني للمهام.

2-3- أهداف بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة:

بنك الجزائر الخارجي كغيره من البنوك له أهداف يسعى لتحقيقها ومخاطر يسعي لتجنبها تذكر أهمها فيما يلي:

أولاً: أهداف إنتاجية:

- تحسين الخدمات المصرفية لتلبية رغبات الزبائن.
- دفع فوائد المشاركين في رأس المال وتخفيض تكاليف تقديم الخدمات المصرفية.
- تعدد خدمات ووسائل الدفع.
-

ثانيا :أهداف اجتماعية :

- المساهمة في دعم الجوانب الاجتماعية كالمساهمة في التظاهرات والملتقيات العلمية.
- السمعة الحسنة للبنك والمعاملة المقدمة للزبائن.

ثالثا: أهداف اقتصادية:

- تسهيل وتمويل العمليات التجارية الخارجية وذلك من خلال منح قروض الاستيراد والتصدير.
- تقديم ضمانات لكل المستوردين والمصدرين بالداخل والخارج وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بالتجارة الخارجية.
- ترقية الانتاج الوطني وتسويق المنتوج الوطني.
- ترقية العلاقات الاقتصادية الجزائرية الخارجية وتطويرها.
- منح القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل للقطاع الصناعي العام والخاص.

3- آلية سير الضمانات البنكية الدولية في وكالة بنك الجزائر الخارجي – المسيلة-

3-1- الضمانات البنكية الدولية التي يمكن أن تمنحها وكالة بنك الجزائر الخارجي – المسيلة -

من بين الضمانات التي تقدمها الوكالة لصالح زبائنها ما يلي :

أولا: ضمان المناقصة (التعهد):

يطلب هذا النوع من الضمان للمشاركة في المناقصات الدولية ، حيث يلزم معلن المناقصة من المقاولين الراغبين في المشاركة ضمان تعهدي صادر من البنك يوفر له (لمعلن المناقصة، الهيئة العمومية) تعويضا في حالة ما إذا لم يوفي الفائز (الذي رست عليه المناقصة) بالتزاماته، أو في حالة سحب أحد المقاولين لعرضه قبل أن ترسى المناقصة على أحدهم أي في فترة معاينة العروض المقدمة ، من طرفهم كذلك في حالة رفض المقاول الفائز إمضاء العقد أو عدم قبول لتقديم الضمانات المتفق عليها، هذا الضمان لا يتجاوز مبلغ 5 في المائة من قيمة العرض، ويدخل في حيز التطبيق اعتبارا من تاريخ فتح الأظرفة أو ملفات العروض، بحيث تتحدد مدة صلاحيته بـ 6أشهر ابتداء من هذا التاريخ.

ثانيا: ضمان استرجاع التسبيق :

يؤكد قانون الصفقات العمومية بأن أي دفع محتمل للتسبيقات لا يترتب أثارًا مخففة لمسؤولية المتعاقد فيما يتعلق بالتجسيد التام والتنفيذ الكلي و المطابق وبحسن نية للخدمات المنصوص عليها في العقد و بالتالي فضمان استرجاع التسبيقات يشكل تأمينا للمستورد في حالة عدم وفاء المورد .

ثالثا: ضمان حسن التنفيذ :

يضمن للمشتري حقه في مبلغ التعويض المحدد مسبقا في العقد في حالة ما إذا لم يكن هذا الأخير راض عن أداء البائع لالتزاماته، هذا الضمان لا يتجاوز1% مبلغ العقد ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ إصداره الى غاية إلغائه من قبل الأطراف المتعاقدة.

رابعا: ضمان الدفع :

هذا الضمان يثبت حق المستفيد، بتعويض أي مبلغ ينشأ من قروض ممنوحة من بنك معين، أو من صفقات تجارية، بحيث يدخل حيز التنفيذ من تاريخ إصداره إلى غاية التعويض الكلي للقرض الذي أنشأ من أجله.

خامسا: ضمان القبول المؤقت :

هذا الضمان موجه للمؤسسات الأجنبية التي ترغب في الاستثمار في خارج بلدها الأصلي، فهي تضطر في أغلب الحالات لاستيراد آلاتها ومعداتها الخاصة المتواجدة بالمؤسسة الأم (المقر الرئيسي للمؤسسة) حتى تتمكن من مزاولة نشاطها

ويكون ذلك بشكل مؤقت، أي إعادة تصديرها عند انتهاء المشروع.

و هذا ما يفرض على المؤسسة حقوق ورسوم جمركية عند عملية الاستيراد هنا تظهر أهمية ضمان القبول المؤقت في إتمام هذه العملية (الاستيراد) بدون دفع أي رسوم جمركية ، وذلك بمجرد كفالة بنكية مساوية .

3-2- سير الضمانات البنكية الدولية في وكالة بنك الجزائر الخارجي – المسيلة-:

تتم الإجراءات المتعلقة بعملية معالجة الضمانات البنكية الدولية على مستوى المديرية المركزية في الجزائر.

أولا: تجسيد الضمان:

يمر الضمان الخاص بالاستيراد والضمان الخاص بالتصدير بنفس المراحل والإجراءات لكن وضعية الأطراف تتغير بحيث يصبح البنك الجزائري هو البنك المراسل (الضامن المضاد) و البنك الأجنبي هو البنك الضامن ، والآمر هو المصدر الجزائري والمستفيد هو المستورد و يمكن تجسيد الضمان الخاص بالاستيراد كما يلي :

عند تلقي مديرية العمليات المستندية الضمان المضاد الذي يرسله بنك المراسل (بنك المصدر) عن طريق رسالة مشفرة SWIFT يتم تسجيله ثم تقديمه لمدير العمليات المستندية / رئيس قسم العمليات المستندية / رئيس المصلحة، ثم تبدأ المراحل التالية:

أ- التأكد من عقد الضمان المضاد (المرسل من طرف النبك الأجنبي عن طريق رسالة SWIFT):

يقوم رئيس مصلحة الضمانات البنكية بتحويل هذا العقد للمسؤول المكلف بالضمانات البنكية للتأكد من صحة ومطابقة النص الذي ورد فيه للنظام النموذجي، التابع لوزارة المالية من حيث، تاريخ ومكان إصدار الالتزام، الأرقام التسلسلية للضمانات (كل ضمان لديه رمز خاص به)،

تحديد أطراف الضمان ، أمر إصدار الضمان لصالح المستفيد ، تحديد مبلغ الضمان بالأعداد والأرقام ، تحديد طبيعة الالتزام البنكي ، شروط بدأ تنفيذ الضمان، شروط تخفيض أو امتلاك الضمان ، شروط رفع اليد على الضمان وشروط صلاحيته ، تسوية عقوبة تأخر التنفيذ.

ب- إنشاء وإصدار عقد الضمان (الضمان الذي تمنحه الوكالة للزبون):

بعد أن تتم عملية التأكد من جميع المعلومات ينتقل المندوب المكلف بالضمانات البنكية إلى عملية تسجيل الضمان المضاد في برنامج Wingaranties (نظام مخصص بتسيير الضمانات الدولية) وذلك بملأ الخانات الخاصة بالمستفيد ، البنك المراسل، نوع الضمان ، مبلغ الضمان ، ثم يقوم المندوب المكلف بالضمانات البنكية الدولية بتحرير عقد الضمان لصالح المستفيد.

ثانيا : تسيير التعهد أو الالتزام :

من بداية تجسيد الضمان إلى غاية انتهائه أو إلغائه يمكن أن يتعرض لعدة حالات، لذا يجب إعطاء أهمية كبيرة لعملية سير الضمانات كذلك يجب أن تكون الأطراف على علم بكل الأخطار التي قد يتعرضون لها، ويتم سير التعهد أو الالتزام عبر المراحل التالية:

أ- تخفيض مبلغ الضمان:

يجب أن تتم تبعا لالتزامات الواجب تنفيذها من طرف طالب الضمان (الآمر /الزبون)وبموافقة المستفيد الوحيد الذي يستطيع تقسيم الطلب (التخفيض).

ب - دفع مبلغ الضمان:

قد يحدث جراء زيادة مبلغ العقد التجاري (يتم بموافقة المستفيد).

جـ - تمديد تاريخ انتهاء الصلاحية:

يمكن أن تجرى من قبل المستفيد خلال سيران الضمان فقط، يجب أن يكون الطلب مسبقا على تمديد الصلاحية موجه لمديرية القروض .

د- تحرير الضمان أو رفع اليد:

تحرير الضمان يتم وفقا للعديد من الأشكال:

- عودة العقد.
- تحرير رسمي للضمان من طرف المستفيد.
- استهلاك المبلغ الكلي للضمان.
- انتهاء مدة صلاحية الضمان.

ثالثا: وضع الضمانات في حالة التنفيذ (المطالبة بدفع مبلغ الضمان) :

عند وضع الضمان البنكي في حيز التنفيذ يتعهد البنك الأجنبي بالدفع فورا وبدون أي نقاش أو تأخير، وفقا لشروط الالتزام الموضوعة في الضمان ، يجب التأكد من أن عملية المطالبة بدفع الضمان تتم وفقا للشروط المحددة في الالتزام و في تاريخ صلاحيته.

بالإضافة إلى ذلك يجب على البنك الضامن إعلان الضامن المضاد أو البنك المراسل الأجنبي بذلك وفقا للإجراءات المتفق عليها في عقد الضمان المضاد.

في حالة الالتزام البنكي ، يتم خصم مبلغ الضمان من حساب المُصَدر بعد تقديم وثيقة من قبل المستفيد (المستورد) تثبت عدم تنفيذ العقد بالشكل المطلوب.

3-3 نموذج تطبيقي لضمان المناقصة في وكالة BEA المسيلة

لقد تطرقنا فيما سبق إلى مختلف الضمانات البنكية الدولية وسوف نحاول من خلال هذا العنصر أن ندرس حالة تطبيقية في بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة لعملية إصدار إحدى الضمانات أل وهو ضمان التعهد.

في يوم 2023/10/18 تقدم الزبون (x) إلى بنك الجزائر الخارجي –وكالة المسيلة – بطلب إصدار ضمان تعهد من أجل المشاركة في المناقصة المعلنة من طرف الشركة الموريتانية(y) لغرض ربط ميناء تانيل بشبكة مياه الشرب بنواكشط ، والذي تضمن سندات تقديم بقيمة 5.000.000 أوقية أو بعملة قابلة للتحويل صالح لمدة 120 يوما من الموعد النهائي لتقديم العروض والذي يكون في 2026/10/26 الساعة 11 صباحا. كما في الملحق(01).

بعد تلقي الطلب قام البنك بالتواصل مع مديرية العلاقات الخارجية للبنك التي ستحدد البنك الذي تتواصل معه في موريتانيا وهو بنك الاتحاد الجزائري Algerian Union Bank وقامت بإرسال نموذج لضمان العرض الذي يتضمن الشروط وتحديد التكاليف (ملحق02).

بعد أن وجد بنك BEA أنه لا تربطه تبادلات مع AUB (بنك الاتحاد الجزائري) تقرر إدخال بنك وسيط في التعامل وتمثل في بنك موريتانيا الاستثماري (Banque Mauritanienne de l'Investissement) وقام BEA بالتواصل معه عن طريق Swiftوطلبت منه الاتصال ببنك AUB نيابة عنها.

يقوم البنك الموريتاني للاستثمار بدراسة الطلب والاتصال ببنك (AUB) الذي يبدي استعداده لتنفيذ الضمان حسب نموذج الضمان المضاد وتضمن التكاليف والأسعار التي يتم تطبيقها على هذه العملية والمتمثلة في :

رسوم الدراسة 0,99%.

عمولة ثابتة 0,33% لكل ربع سنة.

رسوم الإخطار 100 دولار أمريكي. (ملحق03)

وتمت العملية عن طريق Swift MT760

تتصل BEAبزبونها لتعلمه عن شروط العملية وتكاليفها حيث يبدي موافقته.(ملحق04)

تعيد BEA كتابة خطاب الضمان بالعملة عن طريق Swift MT760 (ملحق05)

يرسل BEA خطاب الضمان للبنك الوسيط BMI عن طريق Swift MT760 والذي بدوره يتواصل مع بنك AUBكما في (الملحق 06)تسلم نسخة للزبون الذي يضعها في دفتر الشروط كما في الملحق(07)

في الجهة الأخرى يرسل البنك الوسيط(BMI) إلى BEA للمطالبة بتكاليفه عن طريق Swift MT760 والتي تقدر بـ100 دولار أمريكي (ملحق08)

يقوم بنك BEA بإرسال تكاليف البنك الموريتاني عن طريق Swift MT760 كما في (الملحق 09)

إلى هنا نقول أن عملية إصدار ضمان التعهد قد تمت واستلم الزبون الضمان الذي قام بوضعه في دفتر شروطه في انتظار فتح الأظرفة الخاصة بالمناقصة لأنها لا تزال قيد التنفيذ.

الأطراف المتداخلة

الزبون: العميل(X)

البنك الضامن: بنك الجزائر الخارجي وكالة المسيلة.

البنك الوسيط: بنك موريتانيا الاستثماري.

بنك الضامن المضاد: بنك الاتحاد الجزائري – الوكالة المركزية موريتانيا.

المستفيد : الشركة الموريتانية (y)

قيمة الضمان 5.000.000أوقية أو ما يعادله124.466,80 أورو.

مدة الضمان: من تاريخ الإصدار.

موضوع العقد: ربط شبكة مياه الشرب- نواكشط

3-4 تحليل الفرضيات

مما سبق يمكن تحليل فرضيات الدراسة ومن ثم الإجابة عليها في التالي :

- نصت الفرضية الرئيسية على :" تساهم الضمانات البنكية بنسبة كبيرة في تسهيل التجارة الخارجية"؛ تم ثبات صحتها ،لأنه لا يمكن لأي دولة أن تعيش دون تبادل تجاري مهما اكتفت ذاتيا وهذا التبادل يؤدي إلى حدوث تجارة خارجية، والتجارة الخارجية لا يمكنها تحريك الاقتصاد الدولي دون وجود الضمانات البنكية التي تساهم في تسهيلها؛
- نصت الفرضية الفرعية الأولى على:" تتمثل أهمية الضمانات البنكية في التجارة الخارجية في الحماية من المخاطر" ؛ تم ثبات صحتها ، حيث تلعب الضمانات البنكية دورا فعالا في حماية حقوق كل الأطراف المتدخلين وذلك عن طريق تغطيتها للمخاطر الناجمة فهي عبارة عن وسيلة إثبات وتعهد غير رجعي صادر من طرف البنوك؛
- نصت الفرضية الفرعية الثانية على:" تستعمل الضمانات البنكية كأداة الدفع في عمليات التجارة الخارجية" ؛ تم ثبات صحتها كذلك، كون الضمانات البنكية الدولية وسيلة للدفع حيث يتم فيها دفع تعويضات نقدية من طرف البنوك الضامنة في حالة الإخلال بالتزامات العقد ؛
- نصت الفرضية الثالثة على:" تكمن أهمية وسائل التمويل في ضمان السير الحسن للمعاملات الدولية" ؛ تم ثبات صحتها كذلك، لأن تقنيات تمويل التجارة الخارجية وسيلة فعالة لترقية الصادرات وتوفر الحماية لكل من المصدر والمستورد من خلال تدخل عدة بنوك لتسهيل التعامل بها وسرعة تنفيذها.

الخلاصة

تم تقديم بطاقة فنية لبنك الجزائر الخارجي، بإبراز لمحة تاريخية عن نشأته ، كما تعرفنا على أهم مهام ووظائف وأهداف بنك الجزائر الخارجي BEA ، إضافة إلى التعرف على هيكله التنظيمي انطلاقا من المديرية المركزية ووصولا إلى وكالة بنك الجزائر الخارجي بالمسيلة (047).

بعد ذلك تعرفنا على نشأة بنك الجزائر الخارجي وكالة مسيلة (047) وعلى هيكلته ومهام مختلف مصالحه.

في الأخير فقمنا بتبيين آلية سير الضمانات البنكية الدولية في بنك BEA وكالة المسيلة ، حيث أجرينا دراسة ميدانية لضمان التعهد قيد الانجاز على مستوى البنك الجزائري الخارجي، وذلك من خلال تقديم الطلب للبنك

الخاتمة

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول، حيث أصبحت من أهم مؤشرات قياس النمو الاقتصادي ومع زيادة توسع التجارة الخارجية، زادت الحاجة لمصادر تمويلها، فكان من الضروري إدخال مجموعة وسائل وتقنيات تتماشى مع التطورات التي تشهدها المعاملات الدولية من أجل تسهيل التسوية المالية للصفقات.

كما يعتبر التمويل بمختلف أشكاله من المقومات الأساسية لاقتصاديات الدول نظرا للأهمية التي يلعبها في ترقية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لذا أصبحت الدول تهتم اهتماما خاصا بها وبطرق تنميتها وضمان السير الحسن.

ولعل من بين الضمانات التي تسعى لتحقيقها هي الضمانات الدولية من خلال تدخل الهيئات المالية وأهمها البنوك ومن أهمها ضمان التعهد (ضمان المناقصة) الذي يعطي نوع من الأمان للطرفين المستورد والمصدر على السواء. ويضمن السلامة المادية والمعنوية حيث تعتبر من الضمانات المفضلة في المناقصات عن طريق منح تعويضات نقدية من طرف البنوك الضامنة تحت طلب الزبون أو الآمر لصالح المستفيد في حالة ما إذا تم الإخلال بالالتزامات التعاقدية المتفق عليها في العقد.

مما سبق توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات نوردها في التالي :

أولا : النتائج

من خلال تواصلنا مع بعض الموظفين في بنك الجزائر الخارجي –وكالة المسيلة- استخلصنا جملة من النتائج أهمها :

- ❖ إن الضمانات البنكية تجعل المعاملات مؤمنة وتخلق ثقة بين المتعاملين لكن هذه الفعالية تتناقص عن تجاوز مدة الضمان مدة صلاحيته, إذ يجب على البنوك التحكم في تسيير الضمانات وتطبيق القوانين المتعلقة بالضمانات البنكية بشكل صارم بغض النظر عن العلاقات بين البنك وزبونه؛
- ❖ ضرورة إرفاق جميع الصفقات الدولية بعقود الضمانات البنكية للحماية من أخطار التجارة الخارجية؛
- ❖ تواجه الضمانات البنكية صعوبات في تغطية المخاطر السياسية إذ أنها لا يمكنها تغطية كل المخاطر بل تساهم فقط في التقليل منها؛
- ❖ نقص استعمال الضمانات البنكية في بنك الجزائر الخارجي –وكالة المسيلة- كون المنطقة غير اقتصادية.
- ❖ استخدام الضمانات البنكية الدولية تساهم في الحفاظ على حقوق المتعاملين في التجارة الخارجية ،وذلك من خلال تقنيات الحماية والتعويضات المتاحة، حيث يتم تسهيل الصفقة الدولية، وتحقيق تدفقات مالية موثوقة وبمخاطر مالية منخفضة.

- ❖ إن موضوع الضمانات البنكية يتطلب إدارة دقيقة واحتياطات لازمة من قبل بنك الجزائر الخارجي لضمان سير العملية التجارية بشكل صحيح.
- ❖ تواجه الضمانات البنكية صعوبات في تطبيقها نظرا لاختلاف القوانين المطبقة في كل دولة.
- ❖ البنوك الجزائرية لا تتعامل بكثرة بهذا النوع من الضمانات (ضمان التعهد)

ثانيا : الاقتراحات

من خلال دراستنا لموضوع الضمانات البنكية الدولية يتضح مدى تشابكه وصعوبة معالجته، كونه موضوعا غامضا لم يتم دراسته بكثرة من طرف الباحثين ،ومن هنا سنحاول تقديم بعض الاقتراحات نوردها في التالي :

- ➢ موضوع الضمانات البنكية يبقى مفتوحا للتعمق فيه أكثر؛
- ➢ ضرورة توفير أكثر حرية وسهولة في منح الضمانات البنكية؛
- ➢ نشر الوعي لدى الجهات المختصة مثل البنوك، وعملائها، رجال الأعمال ،الشركات والمؤسسات التجارية على ضرورة التعامل بالضمانات البنكية؛
- ➢ ضرورة احترام مدة صلاحية الضمان.

قائمة
المراجع

أولا الكتب

- –أحمد غنيم (1997) ، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، الطبعة الخامسة مصر.
- أحمد جمال محمد ، (2016)، التمويل الدولي ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية.
- السيد محمد أحمد السريتي ، (2008) اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة التوزيع، مصر.
- السيد محمد أحمد السريتي،(2009) ، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الاسكندرية.
- الطاهر الطرش ،(2001) ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- حاجي فطيمة ، (2017)، مدخل إلى تمويل التجارة الخارجية - الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.
- .خالد أحمد على محمود ، (2019)، التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وأثرها في الفكر الاقتصادي العالمي، اسكندرية، مصر : دار الفكر الجامعي.
- خالد أمين عبد الله وآخرون (2006) ، إدارة العمليات المصرفية ، الطبعة الاولى دار وائل للنشر والتوزيع الاردن .
- سلمان ناصر (2015) : ، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الاولى ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- شاكر القزويني (1992) ، محاضرات في اقتصاد البنوك ،الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- صلاح الدين الحسن السبيبي ، (2004)، قضايا مصرفية معاصرة : الائتمان المصرفي – الضمانات المصرفية.
- الاعتمادات المستندية ، مصر ، دار الفكر العربي.
- طاهر لطرش (2003) تقنيات تمويل البنوك (الاصدار الثاني) الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحق بوعتروس (2000) (، الوجيز في البنوك التجارية - عمليات تقنيات تطبيقات.
- عطا الله على الزبون ،(2015)، التجارة الخارجية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان.
- عوف محمد الكفراوى ، (2001)، النقود والنبوك ، مركز الاسكندرية الكتاب ، مصر.
- لحلو بوخاري ، وليد العايب ، (2013) ، اقتصاديات البنوك والتقنيات البنكية ، دار حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
- –يوسف سعداوي (2010 ، دراسات في التجارة الدولية ، دار هومة الطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر .

ثانيا : الرسائل الجامعية

- أمنية إيدري ، (2012) ، دور الضمانات البنكية الدولية في ترقية التجارة الخارجية - دراسة حالة في بنك المؤسسة العربية المصرفية - الجزائر، وكالة حاسي مسعود خلال فترة (2008 -2011) مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك.
- بوكونة نورة ، (2012) تمويل التجارة الخارجية في الجزائر مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر.
- حموش عبد النور وزهراوي أيمن (2023 - 2022 ، دور الضمانات البنكية الدولية في تسهيل التجارة الخارجية ، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي ، وكالة برج بوعريريج3 .
- زريمش سعاد و خلاف سوماية ، (2017)، اتجاه السياسة التجارية في الجزائر ما بين الإنظام الى المنظمة العالمية للتجارة، والحد من الواردات ، دراسة حالة ، الجزائر خلال الفترة (2015/2000) مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية دولية.
- مشطر ليلى (2020) ، دور الضمانات البنكية في مجال التجارة الدولية(حالة الجزائر) ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص قانون كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو الجزائر.
- علالي مختاري (2015) ، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقليمية ، دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف الجزائر
- فريجى ابتسام ، نوار إيمان ، (2018)، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية المستدامة (الجزائر)، مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص : مالية وتجارة دولية.
- فيروز سلطاني (2018) تحرير التجارة الدولية بين الاتفاقيات التجارية الاقليمية، ومتعددة الأطراف ، دراسة حالة الاتحاد الأوربي،والمنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة مقدمة نبيل شهادة الدكتوراه ، علوم في العلوم الاقتصادية تخصيص : اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر.
- سموك نوال (2019) ، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري ، دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب ، الأطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر.
- شاعة عبد القادر (2005-2006) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل لاقتصادي بعنوان الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض دراسة الواقع في الجزائر.

- ❖ وليد عابي (2019)حماية البيئة، وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة - دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس1.
- ❖ وهيبة صوطة، فالمي راوية ، (2018)آليات تمويل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (2010 -2016) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي وبنكي جامعة 08 ماي قالمة – الجزائر.

ثالثا :المجلات

- ❖ بن عمر فتحي ،(2022) دور الضمانات البنكية في التجارة الخارجية حالة الجزائر ما بين(2005 /2016) مجلة الراصد العلمى العدد الأول، الجزائر.
- ❖ نوال بن خالدي (جوان 2016) دور الاعتماد المستندي في تمويل التجارة الدولية ، مجلة أكاديمية ، العدد الخامس فيروز حوت (جوان 2018) عقد تحويل الفاتورة في القانون الجزائري ، مجلة العقار، للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 20 .

رابعا : المواقع الإلكترونية :

الموقع : قروض التجارة الخارجية doc.https://www.scribd.com

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم التجارية

رقم: 2024/08

المسيلة في: 2024/05/21

إلى السيد: مدير بنك الجزائر الخارجي

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر في شعبة:** العلوم التجارية **تخصص :** مالية وتجارة دولية

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر .س	الإمضاء
01	قرين غنية		200835289	
02	منصوري غنية		209707676	

عنوان المذكرة: دور المنصات البنكية في تسهيل التجارة الخارجية

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
أ.د سامية خرخاش	Mr.BOUMEDIENE Abdelkader Directeur Adjoint Agence de M'sila 047 Agence M'sila 047 Banque Extérieure d'Algérie	جامعة محمد بوضياف المسيلة رئيس قسم العلوم التجارية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: .....

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: منصوري عبد الحق المولود(ة) بتاريخ: 1983/02/03 ب: وتوغة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 209707676 الصادرة بتاريخ: 2023/10/24 عن: بلدية ع.ا.الصلحة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية: 2023-2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": دور الضمانات البنكية في تسهيل التجارة الخارجية

.....

.....

.....

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2024/05/29

التوقيع و البصمة

.....

29 MAI 2024

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Université Mohamed Boudiaf a M'sila
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département: .....

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): فريدي عتيقة المولود(ة) بتاريخ: 1979/05/30 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 200835289 الصادرة بتاريخ: 2016/12/14 عن: بلدية مقام الضلعة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارية تخصص: مالية وتجارة دولية خلال السنة الجامعية 2023/2024

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان" :

دور الصناديق السيادية في تسهيل التجارة الخارجية
دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي وكالة مسيلة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: ...../...../.....

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.
**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

N° 167 /DG MPI/2023 M'SILA le 18/10/2023

Monsieur le Directeur de la BEA

Agence M'SILA 047

URGENT ET PRIORITAIRE

Objet : Demande de Caution de Soumission Pour 5.000.000 D'OUGUIYAS – Projet Raccordement du [redacted] Mauritanie

Monsieur

Pour nous permettre la soumission du Marché Cité en Objet Nous vous Prions de Nous Délivrér une Caution de Soumission Pour la Mauritanie ayant les Caractéristiques Suivantes :

- Objet du Marché : Raccordement d[redacted] NOUAKCHOTT
- Appel d'offres N° : [redacted]/PDT/2023
- Maitre de l'ouvrage : [redacted]- MAURITANIE
- Montant de la Cautions de soumission : **5.000.000 OUGUIYAS** ou dans une Monnaie librement convertible
- Validité de la Cautions de Soumission : 120 Jours à compter de la date limite de dépôts des offres
- Date limite de dépôts des Offres : **le 26/10/2023** à 11 h.
- Modèle Caution : Ci-joint Copie .

Dans l'attente d'une suite favorable

Veuillez agrée, Monsieur Le Directeur, nos sincères salutations de notre profond respect.

Le Gérant

Modèle de garantie de l'offre

[La Banque ou l'organisme financier remplit ce modèle de garantie de soumission conformément aux indications entre crochets]

[insérer le nom de la banque ou organisme financier habilité, et l'adresse de l'agence émettrice]

Bénéficiaire : [insérer nom et adresse de l'Autorité contractante]

Date : *[insérer date]*

Garantie de soumission numéro :*[insérer numéro de garantie]*

Nous avons été informés que *[insérer nom du Candidat]* (ci-après dénommé « le Candidat ») a répondu à votre appel d'offres numéro *[insérer numéro de l'avis d'appel d'offres]* pour la réalisation des Travaux de *[insérer description des travaux]* et vous a soumis son offre en date du *[insérer date du dépôt de l'offre]* (ci-après dénommée « l'Offre »).

En vertu des dispositions du dossier d'Appel d'offres, l'Offre doit être accompagnée d'une garantie de soumission.

A la demande du Candidat, nous *[insérer nom de la banque ou organisme financier habilité]* nous engageons par la présente, sans réserve et irrévocablement, à vous payer, à première demande, sans qu'il soit besoin d'une mise en demeure ou d'une démarche judiciaire quelconque, toutes sommes d'argent que vous pourriez réclamer dans la limite de [*insérer le montant en chiffres et en lettres*] *[préciser la monnaie qui doit être en MRU ou une monnaie librement convertible]*. Votre demande en paiement doit être accompagnée d'une déclaration attestant que le Candidat n'a pas exécuté une des obligations auxquelles il est tenu en vertu de l'Offre ou a fait l'objet de sanction dans le cadre de la procédure de passation du marché :

a) s'il retire l'Offre pendant la période de validité qu'il a spécifiée dans la lettre de soumission de l'offre ; ou

b) s'étant vu notifier l'acceptation de son Offre par l'Autorité contractante pendant la période de validité telle qu'indiquée dans la lettre de soumission de l'offre ou prorogée avant l'expiration de cette période :

   1. s'il n'accepte pas les corrections apportées à son offre pendant l'évaluation et la comparaison des offres ;; ou
   2. s'il ne signe pas le marché ; ou
   3. s'il ne fournit pas la garantie de bonne exécution du marché ainsi qu'il est prévu dans les Instructions aux candidats ; ou

La présente garantie expire : (a) si le marché est octroyé au Candidat, lorsque celui-ci fournit la garantie de bonne exécution émise en votre nom ou (b) si le marché n'est pas octroyé au Candidat, à la première des dates suivantes : (i) lorsque nous recevrons copie de votre notification au

Candidat du rejet de son offre ou (ii) de la publication de l'avis d'attribution définitive du marché et ou (iii) trente (30) jours après l'expiration du délai de validation de l'Offre .

Toute demande de paiement au titre de la présente garantie doit être reçue à cette date au plus tard.

Cette garantieest délivrée en vertu de l'agrément n°.....du.....Banque Centrale de Mauritanie qui expire au .....

Nom : *[nom complet de la personne signataire]* Titre *[capacité juridique de la personne signataire]*

Signé *[signature de la personne dont le nom et le titre figurent ci-dessus]*

En date du _____jour de _____, ... *[Insérer date]*

Swift
MT= 760

À :
[redacted];
Cc :
[redacted]
AGENCE M'SILA 047;
[redacted],
Ce message a été envoyé avec une importance haute.

Monsieur,

Faisant suite à votre courrier du 23 courant, nous vous informons que notre correspondant **ALGERIAN UNION BANK MAURITANIE**, vient de nous marquer sa disponibilité pour la mise en place de la garantie requise d'ordre de [redacted] par le biais de **la BANQUE MAURITANIENNE DE L'INVESTISSEMENT MAURITANIE** (Bic Swift: **BQMIMRMRXXX**), selon le modèle de contre garantie en annexe (MT760 devant être envoyé par votre agence après le recueil de l'avis juridique de la DEJ)

Aussi, nous vous communiquons ci-après le détail du pricing qui sera appliqué à cette opération:

- Frais d'étude: 0.99% Flat
- Commission d'engagement : 0.33% par Trimestre
- frais de notification de la BMI: 100 UDS

Après avoir recueilli l'avis juridique de DEJ et l'accord de votre client sur les frais qui lui seront prélevés par le correspondant en sus de ceux de la BEA,, prière de procéder à l'envoi de votre MT760 à **BQMIMRMRXXX** et nous transmettre une copie du Swift envoyé, accompagné de l'accord écrit de votre client et de l'avis de la DEJ.

Cordiales salutations.

N° 179 /DG MPI/2023 M'SILA le 25/10/2023

Monsieur le Directeur de la BEA agence M'SILA 47

Objet : Notre Accord sur les conditions de Mise en place de la caution de soumission

Appel d'offre N° : 001/CPMP/PDT/2023 Pour 5.000.000 D'OUGUIYAS – Projet Raccordement du [redacted] au Réseau National D'adduction d'eau de NOUAKCHOTT-

Mauritanie

Monsieur

Faisant suite à votre lettre du 25/10/2023 Référence G.D/3165/2023 se référant à l'objet Cité en Marge Nous vous Marquons notre accord irrévocable Pour Le Détail du Pricing de votre Correspondant ALGERIAN UNION BANK Pour la Mise en place de cette Caution Par le biais de la BANQUE MAURITANIENNE DE L'INVESTISSEMENT.

Veuillez agréé Monsieur le Directeur [redacted] salutations de

بنك الجزائر الخارجي

Banque Extérieure d'Algérie

DOSSIER No CAUTION No 5004 (CREATION)

N° compte:

Le: 26 Octobre 2023 a 14:56

Agence .....: 00047 M'SILA
Devise .....: MRO OUGUIYA MAURITANIEN
Gestionnaire: 999
Guichetier .: A627

ALGERIE

Type de caution ..: LETTRE DE GARANTIE EN DEVISE

	Chap.	Compte	Intitule chap. comptable
Compte courant ... :	220110	DZD 04722002234-80	COMPTES COURANTS ORDINAIRE
Compte a debiter .:	220110	DZD 04722002234-80	COMPTES COURANTS ORDINAIRE
Compte engagement :	912900	MRO 04799000000-71	AUTRES GARANTIES D'ORDRE C
Objet ..... :	CAUTION DE SOUMISSION		
Beneficiaire ... :			
Montant caution . :	3.000.000,00 MRO		
Periodicite ..... :	TRIMESTRIELLE		
Mode de calcul ... :	NB DE JOURS NON REELS		
Period. suivante . :	TRIMESTRIELLE	Taxable ..... :	OUI
Date de valeur .. :	26/10/2023	Date d'echeance .. :	A VUE
Taux commission .. :	3,000000 %	Taux taxe/commission :	19,000000 %
Taux de penalite . :	0,000000 %	Retenue initiale .. :	0,000000 %
Period. retenues . :		Retenue suivante .. :	
Frais de dossier . :		0,00 DZD	
Frais fixes ..... :		2.000,00 DZD	
Timbre fiscal ..... :		100,00 DZD	
Taxe sur frais ... :		0,00 MRO	

Nous portons au debit du compte No -80 DZD : 2.100,00

Desaccords compte d'engagement :
Desaccords compte courant ..... :
Desaccords compte

SPA au capital de 230 000 000 000,00 DA - Siège social : 11, Boulevard Colonel Amirouche Alger - RC Alger 06 B 11452B-2000

Report Header

Application:	Alliance Message Management
Report type:	Instance Search - Detailed Report
Operator:	GUIDOUM
Alliance Server Instance:	SAAPROD
Date - Time:	2023/10/30 09:21:34

Report Content

Reprint From MFA-0000-000000

Instance Type and Transmission

Notification
(Transmission) of Original sent to SWIFT (ACK)

Network Delivery Status:	Network Ack
Priority/Delivery :	Normal
Message Input Reference :	0852 231030BEXADZALA0470313108782

Message Header

Swift Input:	FIN 760 Garantie/Lettre Credit attente
Sender :	BEXADZAL047 BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE (AGENCE M'SILA) M'SILA DZ
Receiver :	BQMIMRMRXXX BANQUE MAURITANIENNE DE L'INVESTISSEMENT NOUAKCHOTT MR

Message Text

```
F15A: Nouvelle séquence
F27: Séquence des totaux
          Number: Numéro:          1/
          Total:                   1
F22A: Fonction du message
          ISCO
F15B: Nouvelle séquence
F20: Numéro de référence transaction
          047GAR0050042023
F30: Date d'émission
          231029          2023 Oct 29
F22D: Type de l'engagement
          DGAR
F40C: Règles d'application
          Type:           OTHR
F23B: Type d'expiration
          FIXD
F31E: Date d'expiration
          240331          2024 Mar 31
F50: Partie demanderesse
          [redacted]
F52A: Émetteur - Identifiant de partie - Code d'identifiant
          IdentifierCode: Code d'identifiant:
                    BEXADZAL047
                              BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
                              (AGENCE M'SILA)
                              M'SILA DZ
F59: Bénéficiaire - Compte - Nom et adresse
          NameAndAddress: Nom et adresse:
                    [redacted]
                    MAURITANIE
F32B: Montant de l'engagement
          Currency: Devise:          EUR          EURO
          Amount: Montant:           124466,80          #124.466,80#
F77U: Détails de la garantie
```

Inserer date.
UNQUOTE
.
Nous, Banque Exterieure d Algerie, nous engageons
irrevocablement a vous payer a votre premiere demande, tout
montant a concurrence de 5.000.000 MRU (Cinq millions MRU) soit
en contre valeur de 124.466,80 EUR au cours du 20/10/2023
des reception de votre demande ecrite de paiement par swift
authentifie.
Toutes les sommes payables en vertu des presentes seront payees
libres de toute retenue ou deduction pour ou au titre d'impots,
de taxes, d'impositions, de droits ou d'autres charges de nature
similaire ou de toute penalite y afferente.
.
Par ailleurs, nous nous engageons egalement a payer les frais
lies a cette contre garantie des l envoie de notre MT 760 sur
votre compte dont les cordonnees sont ci-dessous :
.
Beneficiaire : ALGERIAN UNION BANK
IBAN : MR1300002000300122087210155
Code Swift : BQNMMRMR
Banque : Banque Nationale de Mauritanie
Ci-apres les frais y relatifs :
Frais d etude: 0.99 POUR CENT Flat du montant de la caution
soit MRU 49 500
Commission d engagement : 0.33 PPOUR CENT par Trimestre
indivisible du montant de la caution soit MRU 16 500 par
trimestre
Frais de notification de la BMI: 100 UDS Flat
.
veuillez trouver ci-apres les cordonnes de la personne a
contacter pour recuperer la caution:
.
Mr : [redacted]
Ne le 17 juillet 1990 a DJEDDAH
NO de la carte national d'idente NIN : 8720458984
Republique Islamique de Mauritanie
NO TELEPHONE : 41363785

F15C: Nouvelle séquence
F22D: Type de l'engagement
DGAR
F40C: Règles d'application
Type: NONE
F23B: Type d'expiration
FIXD
F31E: Date d'expiration
240301 2024 Mar 01
F50: Partie demanderesse
VOIR U77
F59: Bénéficiaire
NameAndAddress: Nom et adresse: VOIR U77
F32B: Type de l'engagement
Currency: Devise: EUR EURO
Amount: Montant: 124466,80 #124.466,80#
F45L: Détails de la transaction sous-jacente
VOIR U77

Message Trailer

{CHK:EDF4ED40981B}
PKI Signature: MAC-Equivalent
Interventions

formatted_interventions

Category : Network Report
Creation Time : 30/10/23 09:03:47
Application : SWIFT Interface
Operator : SYSTEM
Text
{1:F21BEXADZALA0470313108782}{4:{177:2310300852}{451:0}}

End of Message

Report Footer

https://127.0.0.1:2443/swp/access7_6_64/messenger/reportDownlo...

NOUS SOUSSIGNES BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE SPA, AU CAPITAL DE 230.000.000.000,00 DA DONT LE SIEGE SOCIAL EST SITUE AU 11 BD COLONEL AMIROUCHE ALGER, IMMATRICULEE AU REGISTRE DE COMMERCE D'ALGER SOUS LE NR 0011452 B 00, REPRESENTEE PAR MR GUIDOUM DJAMEL DIRECTEUR DE L'AGENCE M'SILA 047 DUMENT HABILITEE.

.

NOUS VOUS PRIONS DE NOTIFIER A l'ALGERIAN UNION BANK AUB POUR L'EMISSION D'UNE CAUTION DE SOUMISSION POUR LE COMPTE DE NOTRE RELATION SARL MAGHREB PIPES INDUSTRIES EN FAVEUR DU [redacted] - MAURITANIE AUX CARACTERISTIQUES CI DESSOUS, ENTIEREMENT COUVERTE PAR NOTRE CONTRE GARANTIE :

.

AVIS D'APPEL D'OFFRES : N001/CPMP/PDT/2023
DATE LIMITE DE DEPOT DES OFFRES : 02/11/2023 A 11H00 HEURE LOCALE DUREE DE VALIDITE: JUSQU'AU 01/03/2024

.

QUOTE

.

Garantie de Soumission

.

Algerian Union Bank, Agence Centrale sise au Lot n 80 de I'Ilot HMS - BP N 8581 Tevragh-Zeina, Nouakchott, Mauritanie.
Beneficiaire : [redacted]
Date : 29/10/2023
Garantie de soumission numero : AUB/GS0001/26102023
Nous avons ete informes que [redacted] (ci-apres denomme (le Candidat) a repondu a votre appel d'offres numero N 001/CPMP/PDT/2023 pour la realisation des travaux de raccordement du [redacted] - Mauritanie et vous a soumis son offre en date du 02/11/2023 (ci-apres denommee l'Offre).
En vertu des dispositions du dossier d'Appel d'offres, l'Offre doit etre accompagnee d'une garantie de soumission.
A la demande du Candidat, nous Algerian Union Bank nous engageons par la presente, sans reserve et irrevocablement, a vous payer, a premiere demande, sans qu'il soit besoin d'une mise en demeure ou d'une demarche judiciaire quelconque, toutes sommes d'argent que vous pourriez reclamer dans la limite de 5.000.000 MRU (Cinq millions d'ouguiyas). contreval euro 124.466,80 EUR cours du 20/10/2023.
Votre demande en paiement doit etre accompagnee d'une declaration attestant que le Candidat n'a pas execute une des obligations auxquelles il est tenu en vertu de l'Offre ou a fait l'objet de sanction dans le cadre de la procedure de passation du marche :
a)s il retire l Offre pendant la periode de validitc qu il a specifiee dans la lettre de soumission dc l offre, ou
b)s'etant vu notifier l'acceptation de son Offre par l'Autorite contractante pendant la periode de validite telle qu indiquee dans la lettre de soumission de l offre ou prorogee avant l'expiration de cette periode :
1.s'il n'accepte pas les corrections apportees a son offre pendant l'evaluation et la comparaison des offres, ou
2.s'il ne signe pas le marche , ou
3.s'il ne fournit pas la garantie de bonne execution du marche ainsi qu'il est prevu dans les Instructions aux candidats ou
La presente garantie expire : (a) si le marche est octroye au Candidat lorsque celui-ci fournit la garantie de bonne execution emise en votre nom ou (b) si le marche n'est pas octroye au Candidat a la premiere des dates suivantes : (i) lorsque nous recevrons copie de votre notification au Candidat du rejet de son offre ou (ii) de la publication de l avis d attribution definitive du marche et ou (iii) trente (30) jours apres l'expiration du delai de validation de l'Offre. Toute demande de paiement au titre de la presente garantie doit etre recue a cette date au plus tard.
Cette garantie est delivree en vertu de l'agrement n 16/GR/2023 du 16/06/2023 de la Banque Centrale de Mauritanie.
La presente garantie prend effet de la date d'emission et demeurera valable jusqu au 01/03/2024.
Nom : nom complet de la personne signataire Titre fonctions de la personne signataire
Signe signature de la personne dont le nom et le titre figurent ci-dessus
En date du _____ jour de _____ ,

[redacted] ALGERIAN UNION BANK
بنـك الإتـحاد الجزائـري

ثـقـة
تتخطى الحدود
LA CONFIANCE
SANS FRONTIÈRES

Garantie de Soumission

Algerian Union Bank, Agence Centrale sise au Lot n°80 de l'Ilot HMS - BP N°8581, Tevragh-Zeina, Nouakchott, Mauritanie.
Bénéficiaire : [redacted] MAURITANIE.
Date : 30/10/2023
Garantie de soumission numéro : **AUB/GS0001/26102023**

Nous avons été informés que [redacted] (ci-après dénommé « le Candidat ») a répondu à votre appel d'offres numéro N°001/CPMP/PDT/2023 pour la réalisation des travaux de raccordement du Port de Tanit au réseau national d'adduction d'eau de Nouakchott – Mauritanie et vous a soumis son offre en date du 02/11/2023 (ci-après dénommée « l'Offre »).
En vertu des dispositions du dossier d'Appel d'offres, l'Offre doit être accompagnée d'une garantie de soumission.
A la demande du Candidat, nous Algerian Union Bank nous engageons par la présente, sans réserve et irrévocablement, à vous payer, à première demande, sans qu'il soit besoin d'une mise en demeure ou d'une démarche judiciaire quelconque, toutes sommes d'argent que vous pourriez réclamer dans la limite de 5.000.000 MRU (Cinq millions d'ouguiyas), soit une contrevaleur en euros de 124.466,80 EUR au cours du 20/10/2023.
Votre demande en paiement doit être accompagnée d'une déclaration attestant que le Candidat n'a pas exécuté une des obligations auxquelles il est tenu en vertu de l'Offre ou a fait l'objet de sanction dans le cadre de la procédure de passation du marché :

a) s'il retire l'Offre pendant la période de validité qu'il a spécifiée dans la lettre de soumission de l'offre; ou

b) s'étant vu notifier l'acceptation de son Offre par l'Autorité contractante pendant la période de validité telle qu'indiquée dans la lettre de soumission de l'offre ou prorogée avant l'expiration de cette période :

1. s'il n'accepte pas les corrections apportées à son offre pendant l'évaluation et la comparaison des offres; ou
2. s'il ne signe pas le marché ; ou
3. s'il ne fournit pas la garantie de bonne exécution du marché ainsi qu'il est prévu dans les Instructions aux candidats ; ou

La présente garantie expire : (a) si le marché est octroyé au Candidat, lorsque celui-ci fournit la garantie de bonne exécution émise en votre nom ou (b) si le marché n'est pas octroyé au Candidat, à la première des dates suivantes : (i) lorsque nous recevrons copie de votre notification au Candidat du rejet de son offre ou (ii) de la publication de l'avis d'attribution définitive du marché et ou (iii) trente (30) jours après l'expiration du délai de validation de l'Offre.

Toute demande de paiement au titre de la présente garantie doit être reçue à cette date au plus tard.

Cette garantie est délivrée en vertu de l'agrément N°16/GR/2023 du 16/06/2023 de la Banque Centrale de Mauritanie.

La présente garantie prend effet de la date d'émission et demeurera valable jusqu'au 01/03/2024.

Pour Algerian Union Bank

[redacted] Mohamed Sidi
Directeur Général Adjoint

[redacted] Mohammed Zerrouki
Directeur de la Division d'Exploitation

Reçu le : 30/10/2023

En date du 30/10/2023.

[redacted]
Directeur Général Adjoint

Algerian Union Bank — Direction Générale — AUB

[redacted]
Chef Division Commerciale

11.683

Report Header

Application:	Alliance Message Management
Report type:	Instance Search - Detailed Report
Operator:	BOUSAKRA
Alliance Server Instance:	SAAPROD
Date - Time:	2023/11/06 10:25:55

Report Content

Reprint From MFA-0000-000000

Instance Type and Transmission

Original
received from SWIFT

Priority :	Normal
Message Output Reference :	1806 231030BEXADZALA0470314606045
Correspondent Input Reference :	1706231030BQMIMRMRAXXX0548012941

Message Header

Swift Output:	FIN 999 Msg au format libre
Sender :	BQMIMRMRXXX BANQUE MAURITANIENNE DE L'INVESTISSEMENT NOUAKCHOTT MR
Receiver :	BEXADZAL047 BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE (AGENCE M'SILA) M'SILA DZ

Message Text

F20: Numéro de référence transaction
OLG500-237102
F21: Référence d'origine
047GAR0050042023
F79: Explication
WE REFER TO DEMAND OF GUARANTEE
OUR REF : OLG500-237102
YOUR REF : 047GAR0050042023
AMOUNT : EUR 124,466.80
APPLICANT : [redacted]
BENEFICIARY : [redacted]
[redacted]
.
PLEASE BR ADVICE THAT WE HAVE RECEVIED AND
FORWARDED THE MT760 TO THE ALGERIAN UNION BANK
,AGENCE CENTRALE
.
PLEASE PROCEED THE PAYMENT FOR USD 100 BEING OUR
NOTIFICATION'S CHARGES TO OUR ACCOUNT WITH
BITISH ARAB COMMERCIAL BANK , QOUTING OUR
REFERNCE OLG500-237102 AS FOLLOWING :
INTERMEDIARY BANK : THE BANK OF NEW YORK MELLON — CORR
CODE SWIFT : IRVTUS3N
.
ACCOUNT EITH INSTITUTION : BITISH ARAB COMMERCIAL → BANQUE
BANK CODE SWIFT : BACMGB2LXXX
.
BENEFICIARY INSTITUION : BANQUE MAURITANIENNE DE
L'INVESTISSEMENT BANK CODE SWIFT: BQMIMRMR
.
IBAN : GB10 BACM 2347 1200 1013 38.
.
BEST REGARDS,
INTERNATIONAL DEPARTMENT
BMI

---------- Instance Type and Transmission ----------
Notification (Transmission) of Original sent to SWIFT (ACK)
Network Delivery Status : Network Ack
Priority/Delivery : Normal
Message Input Reference : 1501 231114BEXADZALADOE0357121798
---------- Message Header ----------
Swift Input : FIN 103 Transfer de cred client unique
Sender : BEXADZALDOE
BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE
(DIRECTION DES OPERATIONS AVEC L'ETRANGER - DEPART
ALGIERS DZ
Receiver : IRVTUS3NXXX
THE BANK OF NEW YORK MELLON
NEW YORK,NY US
MUR : OPE
UETR : 2ac45b84-e2d8-4a4e-b53f-d90121962ee2
---------- Message Text ----------
20: Reference de l'emetteur
00047OPE23000037
23B: Code de l'operation bancaire
CRED
32A: Date val/dvs/mnt regl interbq
Date : 15 November 2023
Currency : USD (US DOLLAR)
Amount : #100,#
50K: Client donneur d'ordre - nom/adr
/0472200234
[redacted]
28000 M'SILA RP.ALGERIE
57A: Inst gestionnaire compte - FI BIC
BACMGB2L
BRITISH ARAB COMMERCIAL BANK PLC
LONDON GB
59: Client beneficiaire -nom/adresse
/GB10BACM23471200101338
BANQUE MAURITANIENNE DE
L'INVESTISSEMENT
NOUAKCHOTT
70: Informations sur le versement
PAYMENT OF NOTIFICATION'S CHARGES
RELATING TO INTERNATIONAL CAUTION
N AUB/GS0001/26102023
REF OLG500-237102
71A: Details des frais
SHA
---------- Message Trailer ----------
{CHK:C9AFB63012DB}
PKI Signature: MAC-Equivalent
---------- Interventions ----------
Category : Network Report
Creation Time : 14/11/23 15:13:17
Application : SWIFT Interface
Operator : SYSTEM
Text
{1:F21BEXADZALADOE0357121798}{4:{177:2311141501}{451:0}{108:OPE}}

الملخص

الملخص

هدفت دراستنا إلى إبراز دور الضمانات البنكية في تسهيل التجارة الخارجية، حيث تعد هذه الضمانات تأمين ضد الأخطار المحتملة، ومن خلال التركيز على ضمان التعهد في البنك الجزائري الخارجي- وكالة المسيلة- كأحد الضمانات المهمة التي يوفرها البنك.

من خلال تحليله وشرحه لاحظنا الأهمية البالغة للضمانات البنكية في تسهيل وتأمين التجارة الخارجية، أهم النتائج التي توصلنا إليها هي: استخدام الضمانات البنكية الدولية تساهم في الحفاظ على حقوق المتعاملين في التجارة الخارجية، وذلك من خلال تقنيات الحماية والتعويضات المتاحة، حيث يتم تسهيل الصفقة الدولية، وتحقيق تدفقات مالية موثوقة وبمخاطر مالية منخفضة؛ كما تواجه الضمانات البنكية صعوبات في تطبيقها نظرا لاختلاف القوانين المطبقة في كل دولة.

الكلمات المفتاحية: الضمانات البنكية؛ التجارة الخارجية.

Abstract:

Our study aimed to highlight the role of bank guarantees in facilitating foreign trade ,these guarantees are considered insurance against potential risks, by focusing on guaranteeing the pledge in the Algerian Foreign Bank - M'Sila Agency - as one of the important guarantees provided by the bank.

Through his analysis and explanation, we noticed the critical importance of bank guarantees in facilitating and securing foreign trade , the most important results we reached are: The use of international bank guarantees contributes to preserving the rights of customers in foreign trade, through available protection and compensation techniques, where the international transaction is facilitated, and reliable financial flows are achieved with low financial risks ; bank guarantees also face difficulties in their application due to the different laws applied in each country.

Keywords: Bank Guarantees; Foreign Trade.

فهرس
المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
كلمة شكر وتقدير	
الاهداء	
مقدمة	أ - د
الجانب النظري	
تمهيد	7
1- ماهية الضمانات البنكية	8
1-1 تعريف الضمانات البنكية وأهميتها	8
1-2 أنواع الضمانات البنكية الدولية	9
1- 3-التركيبة التعاقدية للضمانات البنكية	10
2- شروط وآلية سير الضمانات البنكية	11
2-1 شروط الضمانات البنكية الدولية	11
2 – 2 – آلية سير الضمانات البنكية	11
3- الأسس النظرية للتجارة الخارجية	13
3-1 ماهية التجارة الخارجية	13
3-2 أسباب قيام التجارة الخارجية	14
3-3سياسات التجارة الخارجية	15
4- تقنيات تمويل التجارة الخارجية	17
4-1 التمويل القصير الأجل للتجارة الخارجية	17
4-2 التمويل المتوسط و الطويل الأجل للتجارة الخارجي	22
الخلاصة	29
الجانب التطبيقي	
تمهيد	31
ا – تقديم بنك الجزائر الخارجي .	32
1-1نبذة تاريخية حول بنك الجزائر الخارجي	32
1-2 مهام وأهداف بنك الجزائر الخارجي	32
1-3 وظائف بنك الجزائر الخارجي	33
– 2 تقديم بنك الجزائر الخارجي وكالة مسلة (047)	36
2-1 نشأة بنك الجزائر الخارجي	36
2-2 مهام مختلف مصالح الوكالة	38
2-3أهداف النبك الجزائر الخارجي وكالة مسيلة(047)	39
3- آلية سير الضمانات البنكية الدولية في وكالة مسيلة	40
3-1 الضمانات البنكية التي يمكن أن تمنحها الوكالة BEA	40
3-2 سير الضمانات الدولية فى BEA المسيلة	41
3-3 نموذج تطبيقى لضمان التعهد في BEA المسيلة	43

4-3 تحليل الفرضيات	44
الخلاصة	45
الخاتمة	47
قائمة المراجع	50
الملاحق	55
الملخص	71
فهرس المحتويات	73